الحدث الفلسطيني
صحيفة اقتصادية اجتماعية ثقافية

تشرين الأول 2019 م
العدد القادم تشرين الثاني 2019 م
Oct 2019
Next Issue Nov 2019
العدد 124 | السنة السادسة

قبل الخبر وبعده ...

بالأسماء.. اتهامات لشركات فلسطينية بتبييض تمور المستوطنات

02

رأي الحدث

الخطاب الإعلامي للحكومة

رولا سرحان

يُقالُ إن كسر ديمومة الأشياء المستقرّة على حالها هو "فن"، فتحويل الصخرة والحجر من شكلهما الأولي إلى شكلٍ على هيئة امرأة هو فنٌّ النحت، وتحويلُ الكلام من حديثٍ إلى صوتٍ إيقاعيٍ هو "فن الغناء"، والسياسة بتعريفها البسيط هي "فنُّ الممكن"، الذي قد يكون غير ممكن أيضا. وفي استلهام الفكرة أعلاه من المترجم لكتاب "الفنّ والنظرية الاجتماعية"، يروي المؤلف كيف يُمكنُ أن يكون أي شيءٍ عملاً فنياً إذا قال أحدٌ كذلك. لذلك، أستطيعُ الادعاء بأن "الحكومة الحالية"، لها فنُّها في خطابها الإعلامي، الذي هو موجهٌ للداخل (ظاهرياً) لكنهُ موجهٌ للخارج (عملياً)، بمعنى أن الخطابَ الإعلامي موجهٌ للعامة لكن الفعلَ السياسيّ موجه خارجياً.

وكلمةُ "موجه" هنا، ذاتُ دلالتين يقعُ من خلالها تحديدُ الفاعل الذي هو (الحكومة) وأحياناً (الآخرُ الغريبُ) بحسب راهنيةَ التفسير السياسي المتَّبَع هنا. إذ يُمكننا الادعاءُ بأن ما تقومُ به الحكومةُ موجَّهٌ، منَ قبيل أن محاولات إعادة ربط قطاع غزة بمصر خدماتياً (لجهة الصحة والطاقة) والتي تم الإعلان عنها رسمياً من قبل الحكومة، ليست سوى محاولة تسيرُ في مصبِّ موجه نحو تطبيق أجندة الولايات المتحدة ودولة الاحتلال الإسرائيلي بفك القطاع عن الضفة لتطبيق صفقة القرن. في ذات الوقت، نلحظُ تمترسَ الفعل السياسي المضمر هنا، وراء خطابٍ تعبوي شعبوي ذكي، يُرضي غرور المقاطعين، والداعين لمقاطعة الاحتلال، والذين يرغبون ويترددون في مقاطعته على كل المستوياتِ والأصعدة، عبرَ الإعلان أن نيةَ الحكومة هي أساساً فكُّ التبعية الخدماتية عن الاحتلال تدريجياً، وكفّ يده عنا، فكانت (الحكومةُ) هنا هي "المُوجِّه" بكسر الجيم بينما كانت "الموجَّهةُ" في الحالة الأولى.

إن الكلام لا يُفكر، ولكننا نُفكّرُ فيه، هذا هو أصلُ الأشياء، أما مقولةُ إن الشعب مجموعة يُمكنُ تسيرُها، وإثارتُها، وفقَ مفهوم سيكولوجية الجماهير للوبون، فهي مقولةٌ فيها من الشك الكثير، خاصةً بعد تطور تقنيات الإعلام الحديث ووسائطه، إذ أن كل مقولة اليوم تخضعُ لمشرحة الجماهير التي وإن بقيت في "فضاءً افتراضي" لكن تلك الفضاءاتَ مكنتها من استعادة أصل السيادة والمشروعية، لأنها أضحت أداةً، ليستَ للتعبير عن الرأي وقياسه والحشد والتغيير على أساسه، بل أصبحت أداةً محاسبة، ومتابعة ومساءلة، خاصةً في ظل غياب أي أفق لإمكانيات إحياءً المشاركة السياسية للمواطنين، الذينَ وجودوا فيها ملاذا لإسماع أصواتهم.

ومثلما فعلت الحكومات العربية، تباعاً في ضخ بروباغندا ذات ديمومة زمنية غير منتهية الصلاحية وموجهة نحو شعوبها، فإن الشعوب اليوم تقود عملية بروباغندا معاكسة، تُمكنها من الحشد والتعبئة، لإطلاق بروباغندا مضادة، تُمكنها من التهكمَ على السياسيين، بل ودفعهم لمراقبة خطابهم الإعلامي. ومثلما تعلمت الشعوب من سياسييها فإن السياسيين يتعلمون من شعوبهم أيضاً، مستخدمين نفسَ أساليب سياساتهم التواصلية عبر الإعلام الحديث ووسائطه، فترامب يُغرد ضد الصحفيين، ورؤساء الأجهزة الأمنية في دولة الاحتلال يروجون لسياساتهم عبرها، والحكومة الفلسطينية تُطلق العنان لمقاطع فيديو فكاهية لرئيس وزرائها يتحدث عن مشروبي "البيبسي والكوكاكولا" في مقاربة سوئهما للصحة بسوء نتنياهو وغانتس بالنسبة للفلسطيني.

إن خطورة وسائل التواصل الحديثة، تتمثلُ في أنها تجعلنا نقعُ في غرام ما نفعله عبرها، لأنها تمنحنا مؤشراً مباشراً عن مدى القبول والاعتراف بنا من قبل الآخر.

فلا تقع في حب ما تقوله دولة رئيسَ الوزراء، فتكون مثل بيجماليون الذي نحتَ من الصخرة امرأةً جميلةً فوقعَ في حبها.

ملف العدد

مافيا التمور تحميها إسرائيل

بالأسماء .. اتهامات لشركات فلسطينية بتبييض تمور المستوطنات

لا يخفي مأمون الجاسر، عضو الهيئة الإدارية لجمعية النخيل سابقا، أنه وصل لحالة من اليأس فيما يتعلق بجدية الجهات الرسمية في محاربة ظاهرة تهريب تمور المستوطنات إلى السوق الفلسطيني وتصديرها كذلك إلى الخارج على أنها فلسطينية المنشأ، وذلك لأنه أصبح على قناعة أن القضية ليست بالبساطة التي يتوقع.

خاص الحدث - سجود عاصي

يقول الجاسر في مقابلة مع الحدث إنه "خلال ثلاث سنوات وأنا رأس حربة في موضوع محاربة تهريب التمور، ووصل الأمر إلى حد التهديد، لكنني اصطدمت في النهاية بالتجار والأجهزة الأمنية ووزير الزراعة.. أنا لا أستطيع محاربة دولة كاملة، والقائمون على التهريب هم مافيا مقتدرة تحميها إسرائيل".

وأضاف: "القضية ليست بالجديدة ونحن نعاني منذ أول نخلة زرعت.. اليوم وصل حجم الإنتاج الفلسطيني من التمور إلى 15 ألف طن، وهذه كمية لا يمكن تسويقها بسهولة، والسؤال: لماذا نحاول تسويق تمور المستوطنات على أنها منتجات فلسطينية ونحن غير قادرين على تصدير تمورنا؟!.

ووفقا للعضو السابق في الهيئة الإدارية لجمعية النخيل، فإن "المافيا" التي تقوم بتهريب التمور مقتدرة ماليا وتقوم برشوة بعض الجهات بالإضافة إلى أنها متنفذة، مشيرا إلى أنه في إحدى المرات ضبط الأمن الوقائي شحنة خلال خروجها من إحدى المستوطنات، ولكن بعد أسبوعين تم الإفراج عنها "بهمة الأجاويد" على حد تعبيره. لافتا إلى أن هذه الشحنة تعود لمزارع يدّعي أنه من المدافعين والمقاتلين ضد تهريب تمور المستوطنات.

وأكد الجاسر على أنه سلم العام الماضي فيديوهات من داخل مصانع إسرائيلية خلال تبديل كراتين التمور لعدة جهات رسمية. وتابع: "في اجتماع مع الأجهزة الأمنية طالبناهم بحماية قطاع النخيل، ولكنني تفاجأت باتصال في اليوم التالي يفيد بأن الأجهزة الأمنية بدأت بالبحث والتحري عني بدل أن تبحث وتتحرى عن مهربي تمور المستوطنات".

وأشار إلى هناك شبهات تدور حول عمل مصانع فلسطينية بالشراكة مع الإسرائيليين في قطاع التمور.

تواصلنا مع مديرية زراعة أريحا لسؤالها حول جدية عمل الوزارة في محاربة تهريب تمور المستوطنات، والتي أكدت أنه "بشكل عام لا يوجد أي قطاع يخلو من التهريب. في قطاع التمور نحن نتحدث عن مزارع فلسطينية موجودة بجانب مزارع إسرائيلية وشركات فلسطينية موجودة بجانب شركات إسرائيلية، ونحن نحاول قدر الإمكان وضمن الإمكانات المتاحة لدينا، بالتعاون مع الأجهزة الأمنية والضابطة الجمركية والأجهزة الرقابية والخروج بجولات مشتركة لزيارة الشركات والمزارعين ونحاول حماية مزارعينا قدر الإمكان، المزارع نفسه يأتي أحيانا ويتذمر من أنه لم يبع شيئا من التمور بحجة وجود التهريب، مع العلم أن من يقوم بالتهريب هم مزارعون".

وتابعت: "نبذل جهودنا ضمن الإمكانات المتاحة، وأي خلل من أشخاص يتم تحويل المخالفة إلى النيابة العامة ويتم اتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم".

وحول طبيعة المخالفات التي يتم التحويل على أساسها للنيابة، قالت إن "هناك ما يسمى تصريح نقل المنتجات الزراعية وهو تصريح يثبت أن المنتج محلي وكل مزارع ينقل من مكان لآخر أو من محافظة لأخرى يجب أن يحمل هذا التصريح كوثيقة، فأي حمولة نضبطها ولم تكن تحمل هذا التصريح نعتبرها بضاعة مجهولة المصدر، يتم عمل محضر ضبط وتحويل ملفها إلى النيابة العامة".

وشددت على أنه "في حال رأينا وصورنا شاحنة وأثبتنا 100% أن هذه البضائع من المستوطنات يتم فورا تحويلها إلى القضاء ولكنها تأخذ مجرى مختلفا حسب قانون منتجات المستوطنات الذي عليه عقوبة أعلى، ويتم إتلاف المضبوطات، وما يتم ضبطه سنويا في محاضر الضبط يقارب من 50 إلى 100 طن سنويا (شامل البضائع غير الصالحة للاستهلاك)".

"صوت المستوطنة بات أعلى"

لكن هذه الإجراءات التي تحدثت عنها مديرية الزراعة في أريحا لحماية المزارع والمنتج الفلسطيني، لم تمنع ضيفنا صاحب البدلة السوداء من نقلنا إلى أكثر من مكان حتى يتأكد من مدى قوة "الإجراءات الأمنية" التي اتخذها قبل أن يتخذ قرارا نهائيا بالحديث عن الملاحقة والتهديد الذي تعرض له وعائلته، وصل حد التهديد بالقتل. تأكد بنفسه من أننا أوقفنا الكاميرا وأن أحدا لن يعرف اسمه مع السماح لنا بنشر فحوى حديثه. الحديث هنا لا يدور عن مطارد لقوات الاحتلال ولا مجرم فار من العدالة، بل عن مزارع تمور فلسطيني يعتقد بأن صوت المستوطنة بات أعلى من صوته في وقت يدّعي فيه الجميع إعلان الحرب على المستوطنة.

يقول المزارع الذي فضل عدم الكشف عن اسمه الحقيقي بعد كم التهديد الذي تعرض له، إن هناك شركات وتجار "بدون أدنى حس وطني" يقومون بمساعدة المستوطنين في تصدير بضاعتهم للخارج، بعدما تعرضت هذه البضاعة للمقاطعة، مضيفا "أن التصدير بشهادة منشأ فلسطينية بدأ حتى قبل بدء موسم القطف عندنا، وهو ما سيضعف قدراتنا على التصدير ويضعف كذلك المنتج الفلسطيني بكل الأحوال".

شركات فلسطينية تسوق منتجات المستوطنات

وكشف أن هناك شركات فلسطينية في شراكة واتفاقيات مع شركات إسرائيلية مهتمة بتسويق منتجات المستوطنات، حيث إن الشركات الإسرائيلية تقوم بشراء كميات من المنتج الفلسطيني من بعض الشركات الفلسطينية ضمن اتفاقيات تعاون أو شراكة في بعض الأحيان، وذلك للتغطية على كميات أخرى من تمور المستوطنات يتم تسويقها إلى جانب المنتج الفلسطيني، متسائلا: هل يعقل أن شركات المستوطنات تريد أن تدعم اقتصادنا وقطاع التمور لدينا؟.

حصلنا في صحيفة الحدث على وثيقة اتفاقية موقعة بتاريخ 13.8.2017 بين شركتي مهدرين الإسرائيلية وشركة "قطاف للاستثمارات والتسويق الزراعي"، وكذلك ملحق اتفاقية موقع في تاريخ 23.8.2018. الاتفاقية تقوم بالأساس على دفع شركة مهدرين لـ 220 ألف يورو مقابل تعهد من قطاف بتزويدها بتمور فلسطينية المنشأ، على أن تشرف مهدرين على الأساليب المستخدمة في الزراعة وإدارة المزارع من ناحية زراعية، على أن يكون التسويق فقط من خلال الشركة الإسرائيلية.

توجهنا إلى مدير عام شركة قطاف، معين اشتية، وسألناه عن حقيقة هذه الاتفاقية، فرد قائلا: "نحن لا نعمل مع شركة إسرائيلية. نحن نعمل مع شركة مهدارين التي مقرها في فرنسا، كشركة عالمية، ونحن لا نتعامل إلا مع شركات عالمية".

ولكن ما الداعي أن تكتب باللغة العبرية إذا كانت الشركة فرنسية ومديرها عربي مغربي كما يقول اشتية. على هذا التساؤل رد بالقول إن "الاتفاقية كانت باللغة الفرنسية ولكننا ترجمناها للعبرية لأنه أسهل للفهم وترجمناها فيما بعد للعربية والإنجليزية".

مدير العلاقات العامة والإعلام في قطاف، توفيق الكيلاني، قال لـ"الحدث": "نحن نقاطع البضائع الإسرائيلية وبضائع المستوطنات 100% وشركة مهدارين انترناشيونال هي شركة فرنسية موجودة في فرنسا، ونصدر لها بموجب شهادات يورو ون فلسطيني وشهادات زراعية صحية".

وبالعودة إلى مأمون الجاسر عضو الهيئة الإدارية لجمعية النخيل سابقا، فقد أكد لنا أنه من الخطأ التركيز على شركة دون أخرى، مشيرا إلى أن عدة شركات متورطة في الأمور من بينها سنقرط للمنتوجات الغذائية وكذلك شركة حصاد فلسطين للاستثمار والتسويق الزراعي.

بدوره رفض مازن سنقرط الاتهامات الموجهة لشركته، قائلا إن الشركة ملتزمة أخلاقيا ووطنيا بكل المعايير الوطنية، مشددا على أنه هو من اقترح وطالب بتطبيق قانون المستوطنات، والذي يتضمن تأكيدا على ضرورة مقاطعة منتجات المستوطنات ومعاقبة من يتورط في تسويقها.

وأضاف في اتصال مع الحدث أن أجهزة أمن السلطة تتابع الشركات والأشخاص المتهمين بتهريب تمور المستوطنات، وبالنسبة لشركة سنقرط فهي معروفة لدى الأجهزة الأمنية والجهات الرسمية بمقاطعتها لبضائع المستوطنات واعتمادها

رويال كلوب

لفترة محدودة.. احصل على
12,000 ميل إضافي عند
إصدار البطاقة

بطاقة Visa البنك العربي والملكية الأردنية
الآن في فلسطين...

مع بطاقة Visa البنك العربي والملكية الأردنية ستحصل على أميال ضمن برنامج المسافر الدائم "رويال كلوب" في كل مرة تستخدم فيها البطاقة.

فلماذا الانتظار؟ بادر اليوم بالتقدم للحصول على البطاقة والاستفادة من كل مزاياها!

البنك العربي
ARAB BANK
النجاح مسيرة

بالتل وجوال Ooredoo 1800333333
الشبكات الأخرى والخارج +97022953333
arabbank.ps

VISA

تطبق الشروط والأحكام. تبدأ الحملة بتاريخ 2019/8/25 وتستمر لغاية 2019/10/25.

على المنتجات الفلسطينية فقط.

وأكد سنقرط على أن شركته تمتلك من الأوراق ما يثبت عدم تورطها في عمليات التهريب، وعلى شهادات وأوراق ثبوتية من وزارة الزراعة وغيرها من الوزارات. مضيفا: "نحن لا نقبل أن يشكك أحد في أخلاقياتنا، ونحن نوجه الناس في موضوع مقاطعة منتجات المستوطنات".

ورفضت أيضا شركة حصاد على لسان مديرها العام نبيل عبد الرازق الاتهامات الموجهة لها، قائلا: تعمل حصاد مع وزارة الزراعة وحماية المستهلك وجمعية مزارعي النخيل واتحاد الصناعات الغذائية وبقية الجهات المختصة من أجل دعم المنتج الفلسطيني ومن أجل سد الطريق على أية محاولات لإدخال تمور المستوطنات وغيرها تحت شهادة المنشأ الفلسطينية، وقدمت الشركة اقتراحات إلى وزارة الزراعة من أجل إغلاق الباب أمام أية محاولات من هذا القبيل".

وأضاف عبد الرازق للحدث، أن المعركة التي يخوضها مزارعو النخيل في فلسطين من خلال جمعية مزارعي النخيل ومجلس التمور ووزارة الزراعة لحماية قطاع النخيل، هي معركة حاسمة وشركة حصاد في قلب هذة المعركة مع كل الجهات الحريصة على المنتج الوطني، "وبدون شك، إن محاولات الزج بأسماء شركات وطنية هي محاولات فاشلة ومفضوحة؛ لأن الأطراف المتورطة معروفة للجهات الرسمية وبدون شك سيبين التحقيق حقيقة هذا الأمر".

من هي شركة مهدرين؟!

تحت تصنيفين أساسين تقع مجموعة من الشركات الإسرائيلية المرتبطة بالمستوطنات الموجودة في الضفة الغربية ولا تتواجد فيها. مجموعة تربطها علاقة مباشرة واضحة مع هذه المستوطنات، وهي شركات تتحرك بأيديولوجية سياسية تغلب على أهدافها الاقتصادية والاستثمارية وهي عرضة للمقاطعة، وشركات أخرى تتعامل على أساس رأسمالي ولكن بجوهر أيديولوجي سياسي، فهي من جهة تقوم بالتشويش على مصدر المنتج حتى لا يقع في دائرة المقاطعة وحتى تتمكن من تسويقه، ومن جهة أخرى تتخذ من عواصم أوروبية مقرا لها، وبكل الأحوال تدعم بكل قوة منتجات المستوطنات بمنطلقات سياسية أيديولوجية.

المجموعة الثانية من الشركات حسب التصنيف، تحاول من خلال عدة طرق إخفاء علاقة المنتج بالمستوطنات، فمثلا تعمل شركة "أدما" على تسويق منتجات شركة "أحدوت" المقامة على أراضي سلفيت، والمتخصصة في إنتاج الطحينية، ويتم إخفاء مكان الإنتاج ولا يظهر على المنتجات. المثال الآخر، شركة "شوفرسال" حيث تقوم بتسويق منتجات شركة "Mia Food Products" المقامة على أراضي المواطنين في القدس بالقرب من مستوطنة معاليه أدوميم، ويكتب فقط على علبة الحمص من فئة كيلو غرام "حمص كبير ذو جودة عالية تنتجه شركة Mia Food Products لصالح شركة Shufersal Ltd" بدون الإشارة إلى مكان تصنيع المنتج (المنشأ).

وعلى رأس قائمة الشركات الإسرائيلية التي تقوم بتسويق منتجات المستوطنات بطرق خفية، تتربع شركة "مهدرين" كواحدة من أهم الشركات التي تلعب دوراً هاماً في تسويق المنتجات الزراعية من المستوطنات، ولا سيما من غور الأردن، وغالباً ما تخفي المنشأ. وبحسب الموقع الإلكتروني للشركة، فإن الشركة تمتلك أكثر من 5000 هكتار من الأراضي الزراعية، وتعتبر أكبر مصدر للحمضيات في "إسرائيل" بالإضافة إلى الفواكه والخضروات الأخرى. وتبلغ مبيعات الشركة السنوية حوالي 300 مليون دولار، وحصتها من تصدير المنتجات الزراعية الإسرائيلية أكثر من 70 ٪.

"مهدرين" على قائمة المقاطعة

في أبريل 2014، أعلنت شبكة التسويق البريطانية "كوب أب"، التي تعتبر واحدة من أكبر خمس شركات للتجارة والتسويق في بريطانيا، عن توسيع دائرة ونطاق المقاطعة لمنتجات المستوطنات الإسرائيلية، مع الإشارة إلى أنها كانت قد اتخذت قرارات مقاطعة بحق عدد من الشركات الإسرائيلية قبل هذا التاريخ. لكن القرار الجديد شمل مقاطعة أربع شركات إسرائيلية مهمة، وهي: "أجريسكو"، "العرباة للتسويق الزراعي"، "مهدرين" و"عادا فريش".

لكن "مهدرين" اتخذت طريقا أكثر ذكاء من نظيراتها الإسرائيليات، خاصة فيما يتعلق بتصدير التمور، وبدل أن تقوم بإخفاء المنشأ خاصة وأنه اسمها أصبح مرتبطا بمنتجات المستوطنات؛ ذهبت باتجاه تصدير تمور المستوطنات من خلال شركات فلسطينية، وهو ما يعني أن الشركة استطاعت أن تفك عن نفسها الطوق من خلال فلسطينيين، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

"مدعومين يا عمي"

تواصلنا مرة أخرى مع المزارع المهدد، والذي طلب منا أن لا نتحدث بمزيد من التفاصيل عبر الهاتف، لأنه معتقد بما فيه الكفاية أنه واتصالاته مراقبون، فسألناه عن قوة هذه الجهات التي تمارس التهديدات بحق مزارعي التمور، فردّ غاضبا بالقول: "مدعومين يا عمي.. بصراحة إحنا بنواجه صعوبة شديدة في الكشف عن هذه القضية.. هناك من هو مستفيد من هذه الظاهرة".

يتخيل لك خلال المقابلة أن مزارعي التمور في فلسطين يعلمون تحت ظروف تشبه الظروف التي يمر بها الملاحقون من المافيا. وهنا كان من المنطقي السؤال عن دور الجهات الأمنية والمؤسسات الرسمية في حماية المزارعين والحد من هذه الظاهرة ومحاربتها، فكان رد المزراع: "ما حدا سائل.. ما في جدية بالتعاطي".

"مزارع آخر بخلفية أمنية"

التقينا مزارعا آخر رفض الكشف عن هويته، في مكان عام في رام الله، لم يأخذنا الأخير إلى أكثر من مكان ولم نلاحظ عليه اتخاذه لذات الإجراءات التي اتخذها سلفه. لكنه كان مهووسا في نوع آخر من الحذر. خلال المقابلة، حملت علبة سجائر حديدية وقعت تحت نظري وبدأت أحاول فتحها فضولا. أثارت المحاولة غضبه معاتبا: "أنا عندي حس أمني.. لا يمكن أن يحدث ذلك، لقد طلبت عدم التصوير". لكنه تفاجأ جدا عندما اكتشف أنها ليست أكثر من علبة سجائر، فيا ترى ما الذي يجبر المزارعين على كل هذا الحس الأمني؟

يقول إن بعض الشركات الفلسطينية تدّعي أنها تقوم بشراء التمور من مزارعين فلسطينيين صغار، لكن في الحقيقة تتم عملية الشراء من المزارعين الصغار للتغطية على الكميات الكبيرة التي يتم تصديرها من تمور المستوطنات من خلال هذه الشركات بشهادة منشأ فلسطينية. مؤكدا أن "تمور المستوطنات لا تقارن بالتمور الفلسطينية بسبب اعتمادها على مياه المجاري المكررة، وعندما يتم تصدير تمور المستوطنات على أنها تمور فلسطينية، فإن هذا من شأنه أن يسيء إلى سمعة التمور الفلسطينية بالإضافة لإضعاف التسويق الفلسطيني إلى الخارج".

"أين دور الحكومة والجهات المختصة؟"

خلال عملنا على هذا التحقيق. أثار رجل الأعمال الفلسطيني ومزارع التمور، سمير حليلة، قضية تمور المستوطنات من خلال منشور كتبه على صفحته على الفيسبوك: "على الرغم من الإجماع الفلسطيني والدولي على مقاطعة بضائع المستوطنات ودعم الشعارات والمواقف الحكومية للمزارع في هذا المجال.. يأتي هذا الموسم لنكتشف أن آلاف الأطنان من التمر الإسرائيلي تأخذ شهادة منشأ فلسطينية. إذ يتم تعبئة وتغليف التمر من إنتاج المستوطنات في مصانع فلسطينية قبل بدء الموسم الزراعي الفلسطيني... بل ولنتفاجأ أيضا أن هناك عددا هاما من الفلسطينيين الرسميين العاملين في أجهزة السلطة الرقابية والإشرافية، هم شركاء مستفيدون من هذه العملية المدمرة لاقتصادنا الوطني".

وقال حليلة في مقابلة مع الحدث، إن بعض مصانع تعبئة التمور غير موجودة، ويتم تعبئة التمور بأسماء عربية في مصانع إسرائيلية بشهادة منشأ فلسطينية، ويكون الفلسطيني في هذه الحالة وسيطا في تسويق تمور المستوطنات، مؤكدا أن وزارة الاقتصاد والضابطة الجمركية يستطيعون التحقق من حقيقة أسماء هذه المصانع وترخيصها".

وأشار حليلة إلى تخوف بعض المزارعين من طرح الموضوع، مؤكدا على ضرورة أن تقوم الحكومة بدورها في معالجة القضية، مشددا على أن الذين يقومون بـ"تبييض تمور المستوطنات" سيصبحون هم الأقوى ما دامت الإجراءات الفلسطينية في هذا الاتجاه ضعيفة.

توجهنا إلى إبراهيم عياش مدير العلاقات العامة والإعلام في جهاز الضابطة الجمركية، والذي أكد بدوره عدم يوجد أي تهاون في موضوع ضبط التمور المهربة من المستوطنات. مضيفا "أي معلومة تصلنا نتحرك ونتعامل معها فورا، وطواقمنا أحيانا تتعرض للخطر خاصة بسبب مواجهتنا لبعض الصعوبات في العمل بسبب كبر مساحة منطقة أريحا التي تكثر فيها منتجات التمور".

ولكن عياش أشار إلى أن "لا أحد حول العالم قادر على ضبط التهريب بشكل تام ومطلق ولكننا نحاول السيطرة على هذه الآفة والتعامل معها ولكننا بحاجة للشراكة مع هؤلاء المزارعين والتجار ونحن مستعدون للتعامل معهم".

"لا أفهم العربية"

لفت انتباهنا أن كثيرا من التمور الموجودة في الأسواق معبئة في بلدة الرام القريبة من القدس في مصنع "تمور الرحمن". توجهنا إلى هناك وسألنا عن المصنع. قالوا لنا إن المصنع هو عبارة عن بيت لا يتواجد فيه صاحبه بالعادة وهو مغلق في العادة ولكن يتم فتحه فقط عندما تجري عملية بيع. اشترينا علبة مكتوب عليها "تمور الرحمن" واتصلنا بأرقام المصنع المفترض. على واحد من الأرقام ردت فتاة باللغة العبرية وقالت إنها لا تجيد اللغة العربية. حاولنا التواصل مع مسؤول في المصنع لسؤاله عن حقيقة عدم وجود مصنع تعبئة بهذا الاسم وماذا تعمل موظفة إسرائيلية لا تجيد اللغة العربية في مصنع يفترض أنه في منطقة الرام، ولكن لم نتلق ردا.

شركة صالح خلف للعطارة والبهارات ومقرها رام الله، واحدة من الشركات التي تتعامل مع "تمور الرحمن"، ومن أكثر مسوقي هذا التمر؛ حيث إن علب التمر التي تحمل اسم شركة خلف، تحمل كذلك إشارة بأن التعبئة كانت في مصنع "تمور الرحمن".. تواصلنا مع المدير العام للشركة إياد خلف ولكنه رفض الحديث عن كل ما يتعلق بالشركة، مؤكدا أنه يرفض الحديث للإعلام.

تواصلنا مع مراقب الشركات في وزارة الاقتصاد طارق المصري، معقبا بأنه لا يملك أي فكرة حول هذا المصنع وسيقوم بفحص الأمر، وعد بالرد بعد فحص الأمر وحددنا معه موعدا للرد. ومن ثم حاولنا التواصل معه في الموعد لكنه لم يرد.

حرب إسرائيلية ممنهجة على التمور

إن كم الملاحظات المنتظمة فيما يتعلق بقطاع التمور، والسلوك الإسرائيلي تجاه قطاع التمور الفلسطيني، يكشف أن "إسرائيل" تعمل ضمن خطة ممنهجة لإضعاف هذا القطاع الفلسطيني الناشئ. وتتمثل الخطة الإسرائيلية في السيطرة على الأراضي الفلسطينية ومنع استخدام المياه، ومنح المستوطنين امتيازات مهمة فيما يتعلق بزراعة التمور، بالإضافة إلى سعي الشركات الإسرائيلية وخاصة "مهدرين" إلى الحفاظ على السيطرة على السوق العالمية وعدم السماح للشركات الفلسطينية بأخذ دورها في الأسواق العالمية، من خلال استكمال السيطرة على السوق واستخدام شهادات منشأ فلسطينية لتجاوز مسألة المقاطعة. كما وتقوم الشركات الإسرائيلية ببيع تمور المستوطنات ذات الجودة السيئة على أنها فلسطينية المنشأ ما يؤدي لضرب سمعة التمور الفلسطينية في الأسواق العالمية.

هيئة مكافحة الفساد تدخل على خط التمور

وعلمت الحدث من مصادر خاصة أن هيئة مكافحة الفساد بدأت يوم الأربعاء 9.10.2019 تحقيقا في قضية "تمور المستوطنات"، وحتى الانتهاء من التحقيقات تبقى الأسئلة الأكثر أهمية تدور في فلك مساءلة الجهات والمؤسسات التي كان يجب وما زال يجب أن تضبط هذه الحالة.

كل أسبوع فرحه

بنك القاهرة عمان
CairoAmmanBank

وفّر معنا واربح اسبوعياً
30,000
دولار

وسيارة BMW 520
في نهاية شهر 6 و في نهاية شهر 12

وفّر معنا اليوم وافتح حساب توفير بقيمة 200 دينار ،
أو غذّ حساب التوفير الخاص بك بمبلغ 50 دينار او ما يعادلها
بالدولار أو الشيكل أو اليورو لتكون من الفائزين في السحب على:

- جائزة نقدية قيمتها 30,000 دولار كل أسبوع
- السحب على سيارة BMW520 في شهر 2019/6 وشهر 2019/12
- السحب على 4 غسالات شرائية للأجهزة كهربائية كل شهر قيمة كل منها 2,500 دولار
- حسابات التوفير غير خاضعة للعمولة
- تبدأ الحملة بتاريخ 2019/4/15 وتنتهي بتاريخ 2019/12/31

تخضع لشروط وأحكام البنك
للمزيد من المعلومات يرجى زيارة
الموقع الالكتروني www.cab.ps أو الاتصال على 1700701701

Cairo Amman Bank - Palestine

تقرير

قرار استلام أموال المقاصة غير مدروس ويعكس حالة من التخبط في إدارة المال العام

الحسابات الخاطئة والرهانات الخاسرة للسلطة قادت إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية بمعدلات كبيرة هددتها بالانهيار أو بانفجارات شعبية

الشيخ: بدون تفعيل اللجان الفنية المشتركة لن نستلم أموال المقاصة حتى لو أدى ذلك إلى انهيار السلطة

- الرهان على الشعب هو الوحيد الذي كان صائبا وخصوصا الموظفين الذين عانوا وصمدوا والبنوك التي قدمت الحد الأقصى من القروض
- موافقة السلطة على استلام أموال المقاصة دون أن تتراجع إسرائيل عن خصم مخصصات الشهداء والأسرى يتناقض مع قول الرئيس عباس بأنه "لن يستلم الأموال ناقصة، ولو قرشا واحدا"
- تصور السلطة تراجعها عن موقفها انتصارا، والترويج لاستئناف عمل اللجان الفنية هو تضليل وإمعان في الخطأ
- معاناة الشعب المادية والمعنوية بعد أزمة المقاصة كانت كبيرة جدا ولا بد من معالجة آثارها

أثار قرار السلطة الفلسطينية المفاجئ باستلام أموال المقاصة مقابل وعود بتفعيل اللجان الفنية الفلسطينية الإسرائيلية المشتركة؛ حالة من الذهول والاستغراب في أوساط كافة مكونات وفئات وشرائح الشعب وخاصة موظفي الحكومة الذين عاشوا سبعة أشهر عجاف إثر عدم انتظام رواتبهم وأثرها على عدم استقرار حياتهم وما لها من تداعيات على مجمل مكونات الاقتصاد والمجتمع الفلسطيني، الأمر الذي أصابهم ومعهم الناس والمراقبين بما هو أكبر من خيبة الأمل وعمق فجوة زعزعة الثقة بالموقف الرسمي للقيادة الفلسطينية.

الحدث – خاص

ويتفق المراقبون والمحللون وخبراء الاقتصاد على أن قرار الحكومة الفلسطينية غير مدروس باستلامها أموال المقاصة دون أن تتراجع إسرائيل عن خصم مخصصات الشهداء والأسرى كما يتناقض مع قول الرئيس محمود عباس بأنه "لن يستلم الأموال ناقصة، ولو قرشا واحدا"، ووصفوه بأنه يعكس حالة من التخبط في إدارة المال العام، منتقدين بشدة تصور السلطة تراجعها عن موقفها من استلام المقاصة منقوصة باعتباره انتصارا، مؤكدين أن تصوير استئناف عمل اللجان الفنية باعتباره موافقة إسرائيلية على تعديل بروتوكول باريس الاقتصادي، هو تضليل وإمعان في الخطأ.

خيبة أمل الناس والموظفين وثقة مقتولة

ويؤكد الخبير الاقتصادي د. نصر عبد الكريم، إصابة الناس والمراقبين والقوى والأحزاب السياسية والنخب وليس فقط قطاع موظفي الحكومة بأكثر من خيبة أمل بقرار السلطة الفلسطينية المفاجئ والذي يمكن تفهمه تحت ضغط الحاجة ولربما يؤثر على مصداقية القرار والنظام السياسي الفلسطيني الذي أصبح يتعرض لنكات الناس وتعليقاتهم الفكاهية، لأنه لم يعد لديهم ثقة فيما تقوله أو تقرره الحكومة والسلطة والقيادة، فعلى الحكومة أن توقف الوزراء عن التصريحات المتكررة في المناسبات وغيرها، وبدلا من ذلك يبدأون العمل على الأرض والتفكير استراتيجيا حتى يحدثوا تغييرا فعليا في حياة الناس، ويجب أن يقدموا للناس نموذجا جديدا في العلاقة معهم ويستجيبوا لحقوقهم ولو في نطاق ضيق، وخلاف ذلك فإن

الحملة العربية
أكتوبر 2019
بنك فلسطين
BANK OF PALESTINE
فلسطينية . الك . لعيلتك . لشغلك
FELESTINEYA. FOR YOU, YOUR FAMILY & YOUR WORK
لا تستني الأعراض
إفحصي واطمئني
تزيد فرص الشفاء من سرطان الثدي عن 90% في حال الكشف المبكر
Love Hope I Live
دنيا
المركز التخصصي
لأورام النساء
Dunya
Women's
Cancer Clinic
HWC

الثقة كلها أصبحت اليوم مقتولة.

انتقلت السلطة من موقف رافض بالمطلق إلى موقف وسطي (نقبل ولكن)

وإن كان د. عبد الكريم، يعتقد أن الاتفاق ما زالت أجزء منه إما غير واضحة وإما تنتظر نتائج لقاءات أعضاء اللجان الفنية المشتركة، وترك قضايا عالقة كثيرة يفترض أن يتم مناقشتها وتسويتها في هذه اللقاءات.

فإنه يرى أن خصم المبالغ مقابل مخصصات أسر الشهداء والأسرى تراوح مكانها ولم تحل، وأنه من باب الاضطرار والحاجة لجأت السلطة الفلسطينية إلى قبول استلام دفعة على حساب هذه المستحقات وعلى أمل أن يتم تسوية القضايا العالقة وأن يتم مراجعة إسرائيل موقفها بخصوص خصم هذه المستحقات في المستقبل.

ويتفق عبد الكريم مع الخبير والمحلل السياسي هاني المصري (وهو ما سنلاحظه فيما بعد) حول أن خيارات السلطة ورهاناتها كلها ثبت عدم جدواها وأنها كانت رهانات وحسابات خاطئة وخاسرة، ولهذا السبب يقول عبد الكريم: "لا يمكن للسلطة أن تستمر على الوضع في ظل عدم استلام المقاصة اقتصاديا وماليا، لأن الأوضاع الاقتصادية بدأت تتراجع، وأصاب الشلل والعطب معظم أجزاء جسد الاقتصاد الفلسطيني".

ويقول عبد الكريم: "يبدو أن موقف السلطة كان مبنيا على بعض التقديرات التي ثبت عدم جدواها، وبالتالي كل الخيارات الفنية لم تعد قادرة من تقشف وتحسين جباية واعتماد على مساعدات ومن شبكة أمان والاقتراض من المصارف التي وصلت إلى طريق مسدود، ولم تعد قادرة على أن تدير الأزمة أو تحتويها، فكان لا بد من تدخل سياسي وهذا ما حصل، فانتقلت السلطة من موقف رافض بالمطلق إلى موقف وسطي (نقبل ولكن!)".

تفعيل اللجان الفنية المشتركة لتسويق الموقف الفلسطيني الجديد

ويرى د. عبد الكريم، أن ما قيل عن تفعيل اللجان الفنية المشتركة وكأنها سر مفتاح كافة القضايا الخلافية العالقة بين الجانبين؛ جاء من باب تسويق الموقف الفلسطيني الجديد، حيث يجب أن لا "نبالغ في دور وأهمية انعقاد لقاءات اللجان الفنية لأن ما يحكم إسرائيل في النهاية اعتباراتها الأمنية والسياسية الاستراتيجية، مع أنه ربما تقدم هذه اللجان تنازلا هنا وهناك ولكن يجب أن لا نتوقع أنها ستغير مسار العلاقة الاقتصادية مع الكيان الإسرائيلي".

ولذلك يعتقد عبد الكريم، أن هذه اللجان ليست مفوضة ولا مخولة ولا صاحبة الصلاحية في التفاوض على تعديل بروتوكول باريس الاقتصادي لأنه موضوع سيادي، وبالمقابل يرى أنه يجب تطوير الموقف الفلسطيني ورؤيته للعلاقة الاقتصادية مع الكيان الإسرائيلي وبحث هذا على المستوى السياسي أولا ومن ثم فنيا، ولذلك أي اتفاق جديد يجب أن يكون في إطار قرار سياسي ومتصل بقرارات المجلسين الوطني والمركزي وتوجه الحكومة الحالي لفكفكة العلاقة الاقتصادية مع إسرائيل.

ولذلك فإن عبد الكريم يقول: "التنازل الذي صور موافقة إسرائيل على إعادة تفعيل اللجان الفنية ولا يسع السلطة الفلسطينية إلا أن تأخذ جزءا من مستحقاتها المالية على أمل تسوية الملفات العالقة؛ تأتي من باب التسويق وتبرير الموقف أكثر من قيمته السياسية أو الاقتصادية، ولذلك الأولى أن تتم اللقاءات على مستوى اللجنة الاقتصادية المشتركة ويجب أن يسبقها تطوير الرؤية والموقف فلسطيني بشأن مستقبل العلاقات الاقتصادية، والتعديلات التي نريدها في باريس الاقتصادي ليخدم أهدافنا الاستراتيجية وتصبح العلاقات أكثر ندية وشفافية وتحررنا قليلا من الهيمنة والتبعية الاقتصادية".

التغريد خارج سرب الحكومة المتعلق بالانفكاك الاقتصادي

ولا يختلف د. عبد الكريم مع وزير الشؤون المدنية عضو اللجنة المركزية لحركة فتح حسين الشيخ، حول ما قاله جملة وتفصيلا فيما يتعلق بالانفكاك السياسي قبل الانفكاك الاقتصادي، ولكن بتعديل بسيط وهو "لا يعني إطلاقا أن نبقى تحت الهيمنة والتبعية الإسرائيلية من الناحية الاقتصادية، وبالتالي نريد علاقات أكثر ندية مع إسرائيل لا يوجد فيها غبن، وما نريده التحرر من الهيمنة والتبعية دون أن نوهم أنفسنا أننا بصدد الانفكاك عن إسرائيل".

ولذلك "فإن الانفكاك الاقتصادي لن يكون إلا إذا تم الحصول على السيادة السياسية والجغرافية وخلاف ذلك نبقى نتحدث عن تجميل العلاقات الاقتصادية وإن أردت يجب أن تتمرد أولا على العلاقات السياسية، ولهذا السبب أتفق مع ما قاله الوزير الشيخ، بأن استقلالا ناجزا يقود إلى انفكاك ناجز اقتصاديا وهذا لا يعني أن نستمر بعلاقاتنا التجارية مع إسرائيل التي يجب تصويبها وتحديدها تكتيكيا".

ويعتقد د. عبد الكريم أن شعار الحكومة غير ممكن التطبيق وغير واقعي وليس له معنى، فكيف يمكن تطبيق الانفكاك!، لذا عليها أن تحدد كيفية أن تنفك وما هي الإجراءات على الأرض خلال 3 سنوات، في الوقت الذي تعجز السلطة فيه عن مد "ماسورة مياه" في منطقة قلقيلية بين قرية وأخرى بدون موافقة إسرائيلية، "ولذلك أعتقد أن الواقعية هي التي تغيب عن الحكومة اليوم وتسيطر عليها أكثر شعارات كثيرة عريضة دون أن تستجيب لطموحات الناس، وبراقة ولكن ستظهر قريبا أنها غير واقعية".

حسابات خاطئة ورهانات خاسرة للسلطة الفلسطينية

بينما يرى الخبير والمحلل السياسي هاني المصري، أن موافقة السلطة على استلام مليار و800 مليون شيقل من أموال المقاصة من دون أن تتراجع إسرائيل عن خصم مخصصات عائلات الشهداء والأسرى، على أن تستأنف اللجان الفنية عملها للاتفاق على استرداد بقية الأموال بعد الخصومات الإسرائيلية المتعلقة بفواتير الصحة والكهرباء والماء والعملاء ... إلخ؛ يتناقض مع قول الرئيس محمود عباس، مرارا وتكرارا، بأنه لن يستلم الأموال ناقصة، ولو قرشا واحدا.

ويؤكد المصري، أن "معاناة الشعب الفلسطيني المادية والمعنوية من تفاقم الأزمة الاقتصادية القائمة أصلا بعد أزمة المقاصة كانت كبيرة جدا، ولا بد من معالجة آثارها. فهناك خسائر مستردة متمثلة في الاقتطاعات من رواتب الموظفين وقروض البنوك، وخسائر مفقودة تجلت في مرضى لا يوجد علاج لهم في المستشفيات الفلسطينية، ولم يتم تحويلهم بسبب الأزمة المالية، وأفراد ومؤسسات وشركات أفلست، أو استدانت بفوائد بنكية أو من الصرافين، وتسريح عمال وموظفين من عملهم، إلى جانب جمود اقتصادي أضعف الثقة بالاستثمار بفلسطين، وأضر بمصداقية السلطة، ووضع علامات سؤال على مستقبلها".

ويرى المصري، أن الحسابات الخاطئة والرهانات الخاسرة للسلطة الفلسطينية قادت إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية بمعدلات كبيرة هددت السلطة بالانهيار أو بانفجارات شعبية. فالسلطة راهنت على أن الأمن الإسرائيلي سيقنع الحكومة الإسرائيلية بإعادة الأموال كاملة، لأن عدم إعادتها سيؤدي إلى انهيار السلطة، التي يشكل استمرارها مصلحة إسرائيلية.

د. نصر عبد الكريم

لميس فراج

حسين الشيخ

هاني المصري

ANNIVERSARY
25 YEARS
1994-2019

رُبعُ قَرنٍ..تَنمِيَةٌ وَأَمانٌ

خمسة وعشرون عاماً من الإنجاز والتقدم والنجاح في عملياتنا المالية والمصرفية وانتشار تفرعاتنا محلياً ودولياً، انجازاً مرحلياً هاماً في مسيرة البنك

ANNIVERSARY 25 YEARS 1994-2019
رُبعُ قَرنٍ..تَنمِيَةٌ وَأَمانٌ

بنك الاستثمار الفلسطيني
PALESTINE INVESTMENT BANK

1800 888 888
www.pibbank.com
www.pibbahrain.com

ويتابع المصري: "كما راهنت على الحكومة الإسرائيلية التي كان من المفترض أن تشكل بعد الانتخابات التي جرت في نيسان الماضي، وخصوصا إذا فاز حزب "أزرق أبيض"، لذلك أعلنت السلطة أن أزمة المقاصة ستجد حلا في شهر حزيران الماضي، غير أن حسابات البيدر جاءت خلافا لحسابات الحقل، إذ لم تكن نتائج الانتخابات محسومة لصالح طرف، وخاضت إسرائيل انتخابات ثانية".

ويضيف: "تكرر الرهان الخاسر مرة أخرى بعد الانتخابات التي جرت في أيلول الماضي، التي لم تحسم لصالح طرف، وحتى الآن ليس من الواضح هل ستشكل حكومة إسرائيلية واسعة أم ضيقة أم لا، ومن الذي سيرأسها: بنيامين نتنياهو، أم بيني غانتس، أم ستُجرى انتخابات ثالثة؟ وهذا يعني أن أزمة أموال المقاصة لن تحل، ما يجعل استمرار الرهان على ما ستقوم به الحكومة القادمة خاسرا لا محالة".

كما راهنت السلطة على شبكة الأمان العربية مع أنها حصدت خيبة الأمل من هذا الرهان منذ إقرارها في القمم العربية منذ سنوات طويلة، وخصوصا أن الدول العربية القادرة على الدفع غارقة في الحرب اليمنية التي تكلفها أموالًا طائلة، ومستنزفة في الرهان على الأميركيين والإسرائيليين، على أمل أن يحاربوا إيران التي غدت عندهم الخطر الرئيسي.

ويقول المصري "لكن الرهان على الشعب بمختلف فئاته هو الوحيد الذي كان صائبا، وخصوصا الموظفين الذين عانوا وصمدوا، والبنوك التي قدمت الحد الأقصى من القروض للسلطة".

قرار السلطة بالتراجع عن قرارها باستلام الأموال منقوصة لأن رهانها لم يتحقق

ويتابع: "لأن الرهان لم يتحقق، قررت السلطة التراجع عن قرارها باستلام الأموال منقوصة"، ويرى أن "هذا أمر أفضل من استمرار القرار الخاطئ ما دامت لا توجد نية لتغيير المسار، ما يعني أن الاستمرار بنفس الموقف سيفاقم الأزمة الاقتصادية بما يؤدي إلى تداعيات وخيمة، خصوصا بعد اتضاح أن القرصنة الإسرائيلية لا تتعلق بالانتخابات، وإنما تعبر عن توجه إسرائيلي عام يندرج في سياق تنفيذ المخطط بإعادة صياغة السلطة للمرة الثالثة (الأولى منذ تأسيسها وحتى العام 2004، والثانية منذ تولي الرئيس محمود عباس وحتى قدوم الرئيس دونالد ترامب، والثالثة بدأت منذ ذلك التاريخ ولا تزال مستمرة) لتناسب "صفقة ترامب"، الرامية إلى تصفية القضية الفلسطينية، والتي لا تتسع لدولة فلسطينية، وإنما لاستمرار سلطة الحكم الذاتي كحل نهائي، ما يعني أن على السلطة والمنظمة الكف عن المطالبة باستئناف المفاوضات للاتفاق على الحل النهائي بالنسبة للقضايا الأساسية المتفق عليها في اتفاق أوسلو".

ويقول المصري: "كان بمقدور السلطة أن تقول "لقد أخطأنا وجل من لا يخطئ، والتراجع عن الخطأ فضيلة"، وهذا كان يمكن أن يبشر بالخير، خصوصا بعد ثبات أن الحسابات كانت خاطئة والرهانات خاسرة، أما أن تصور تراجعها عن موقفها باعتباره انتصارا، وأن استئناف عمل اللجان الفنية باعتباره موافقة إسرائيلية على فتح بروتوكول باريس الاقتصادي للتعديل، فهذا تضليل وإمعان في الخطأ، لأن القيادة والسلطة لو استجابت لقرارات المجلسين الوطني والمركزي، لكان من المفترض أنها اعتمدت استراتيجية الانفكاك فعلًا عن الاقتصاد الإسرائيلي، وهو قرار سياسي أولًا وليس اقتصاديا. فكيف يمكن أن يحدث ذلك مع عدم تنفيذ القرارات المتخذة منذ آذار 2015، والمتعلقة بوقف العمل بالاتفاقيات، بما فيها التنسيق الأمني؟".

إعادة الاعتبار للمشروع الوطني، وإعطاء الأولوية لإنهاء الانقسام

ويضيف: "لو بدأنا فعلا بتغيير المسار منذ انهيار قمة "كامب ديفيد" في العام 2000، أو تنفيذ ما قرره المجلس المركزي في العام 2015، وبنينا البديل على الأرض خطوة خطوة، ومدماكًا مدماكًا؛ لكانت الأمور مختلفة عما عليه الآن".

ويتابع: "وحتى يحدث ذلك، ولا بد أن يحدث عاجلا أم آجلا، لا بد أن يكون في سياق إعادة الاعتبار للمشروع الوطني، وإعطاء الأولوية لإنهاء الانقسام واستعادة الوحدة على أسس وطنية وديمقراطية توافقية وشراكة حقيقية، والاتفاق على إنهاء سيطرة حركة "حماس" على قطاع غزة، وهيمنة الرئيس وحركة فتح على السلطة والمنظمة، وتنظيم سلاح المقاومة، ليكون خاضعا للاستراتيجية الموحدة والقيادة الواحدة، وإعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير لتضم مختلف القوى".

آلية اتخاذ القرار الفلسطيني فردية وارتجالية وردة فعل

وينتقد المصري آلية اتخاذ القرار الفلسطيني، ويقول: "إذ اتخذ قرار الامتناع عن استلام أموال المقاصة، مثل التراجع عنه، ومثل بقية القرارات الفلسطينية بالإجمال، بشكل فردي وارتجالي، وكردة فعل من دون دراسة، ودون الرجوع إلى الخبراء والاحتكام إلى المؤسسات، سواء مؤسسات المنظمة أم السلطة (الحكومة)؛ فالرئيس هو الذي يقرر بعد الاستماع أو من دونه إلى نصائح وتوصيات وضغوط من بعض الأشخاص ومراكز القوى".

ويؤكد المصري "غياب المؤسسات الفلسطينية، سواء بحلها مثل المجلس التشريعي، أو بتفريغها من مضمونها مثل مؤسسات المنظمة والحكومة، وبوضع كل السلطات والصلاحيات بيد الرئيس. ومن دون إعادة الاعتبار للمؤسسات وتطويرها عما كانت به بشكل جذري، والاحتكام إلى الشعب عبر صناديق الاقتراع وتجسيد الديمقراطية التوافقية، لا يمكن النهوض بالوضع الفلسطيني، وتحمل المسؤولية، وتقسيم العمل، وتجسيد العمل الجماعي القادر على جمع مختلف الكفاءات والطاقات والإبداعات، وإجراء المراجعة الدائمة، وأخذ الدروس والعبر من التجارب السابقة، إضافة إلى المساءلة والمحاسبة والتقييم المستمر والتخطيط للمستقبل على أسس علمية ووطنية".

الفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة العامة: حالة من التخبط في إدارة المال العام

أما منسقة الفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة العامة لميس فراج، فأكدت على موقف فريقها الذي اعتبر التغيير في القرارات بشأن استلام أموال المقاصة غير مدروس، ويعكس حالة من التخبط في إدارة المال العام، وفيما يتعلق بشأن العلاقة مع الاحتلال، كما أن عدم نقاش القضايا العامة في الإطار المؤسسي، إضافة إلى أن غياب دور وزارة المالية يضعف من الثقة بين المواطن والحكومة، مشددة على مطالبة فريقها بضرورة نشر المباحثات بشكل رسمي ومن جهة رسمية واحدة وواضحة، وتوضيح آليات إدارة هذا الملف.

وأوضحت فراج أن "الفريق الأهلي تطرق إلى ما ورد على لسان رئيس هيئة الشؤون المدنية حسين الشيخ بشأن تفعيل اللجان المشتركة، واتفق على أنه يجب ألا تبنى الأوهام عليه لإنجازات لاحقة، آخذين بعين الاعتبار ما جرى خلال الاجتماعات المتعلقة في الكهرباء، وفرض الاحتلال لشروطه، نظرا لغياب أي قواعد للحكم فيما بين الطرفين، ولامتلاك الاحتلال حق الفيتو على أي قرار أو تعديل لقرار".

الشيخ: بدون تفعيل اللجان الفنية المشتركة لن نستلم أموال المقاصة

ولكن وزير الشؤون المدنية عضو اللجنة المركزية لحركة "فتح" حسين الشيخ، قال خلال لقاء له مع رجال الأعمال في غرفة تجارة رام الله "تمسكنا بموقفنا في حوارنا الأخير مع الإسرائيليين قبل أيام، على صرف رواتب الأسرى والشهداء مهما كان الثمن، وأخبرناهم أنه بدون تفعيل اللجان الفنية المشتركة لن نستلم أموال المقاصة حتى لو أدى ذلك إلى انهيار السلطة، وما مررنا به من أزمة مالية كان من المحتمل أن تعصف بالنظام السياسي الفلسطيني كله".

وأضاف الشيخ: "ندرك تماما بأن المعركة ربما تعصف بما هو قائم، ولن تقف عند رفض استلام المقاصة وإنما ستنتقل إلى مواضيع أخرى ربما تعصف بكل الحالة الموجودة في العلاقات بيننا وبين إسرائيل، لذلك أعتقد أنهم تراجعوا خطوة أو خطوتين إلى الوراء، ويجب أن نبني عليها، والقيادة الفلسطينية لم ولن تخون ولا تبيع ولن تقبل في أي لحظة من اللحظات أن تكون جهة مساومة على مصالح شعبنا".

وقال الشيخ: "كنا في المعركة وحدنا وخضناها 7 شهور ولم يكن معنا أحد، ابتدأت بقطع الولايات المتحدة الأمريكية لكل المساعدات عن السلطة بقيمة 844 مليون دولار سنويا في محاولة ابتزاز للموافقة على ما يسمونه "صفقة القرن"، دون أن يصلنا من شبكة الأمان العربية فلسا واحدا من ما وعدونا فيه في القمة العربية بتقديم 100 مليون شهريا".

وتابع: "كان ظهرنا مكشوفا عربيا ومحاصرين أمريكيا ونتعرض لقرصنة أموالنا إسرائيليا، ونتعرض لحرب على كل الأوجه، وكانت مفتوحة على السلطة الوطنية الفلسطينية بهدف تركيعها سياسيا بقبولها العرض الأميركي وما يسمى "صفعة القرن".

استدامة . تطوير . بناء
sanad
سند
Construction Resources
للموارد الانشائية
P.O.BOX. 3623 Amaar Tower, Al-Bireh, Palestine ص.ب 3623 برج عمار،البيرة،فلسطين
Tel. +970 2 242 9050 هاتف . Fax. +970 2 242 9058 فاكس
www.sanad.ps

تقرير

حل وإلغاء 657 جمعية تعاونية «غير إسكانية» سجلت بأرقام تسجيل فلسطينية حتى نهاية حزيران الماضي

عجز التعاونيات على الاستدامة ونصفها غير الملغاة تعتبر غير نشيطة وتحتاج إلى تصفية أو تصويب أوضاعها

- ضعف قدرة الاتحادات التعاونية القطاعية والاتحاد العام على رسم وتنفيذ سياسات وخطط قابلة للتطبيق وقادرة على النهوض بالقطاعات التعاونية المختلفة
- ضعف المشاركة النسائية في القطاع التعاوني، ونسبة التعاونيات النسائية 10,3% من بين 350 تعاونية مصوبة لأوضاعها
- ضعف قدرة التعاونيات التشغيلية ومردودها الاقتصادي والمشاركة في عضويتها
- تغليب الحزبية السياسية والعائلية على اختيار ممثلي الجمعيات والاتحادات بغض النظر عن كفاءاتهم الإدارية لمثل هذه المناصب

إحالة الجمعيات التعاونية التي يتخلل عملها أو يثبت عليها شبهة فساد إلى المحاكمة؛ واحدة من إجراءات تحديات العمل اللائق التي تواجه الجمعيات التعاونية الفلسطينية، إلى جانب أهمية الإسراع في إنشاء صندوق التنمية التعاوني، واتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع التكرار والتقليد في الإنتاج التعاوني وتحفز إلى مواكبة متطلبات العصر في الإنتاج وتحقيق المنافسة العادلة في السوق، وإدخال مساقات تعليمية حول التعاون والعمل اللائق في المدارس والجامعات، وإلغاء الضرائب والجمارك عن منتجات أو مدخلات إنتاج الجمعيات التعاونية.

الحدث – خاص

وهو ما أكدته هيئة العمل التعاوني، في مساعيها لتصويب أوضاع الجمعيات التعاونية والانتقال بها نحو المزيد من الإنتاجية والمساهمة في التنمية الاقتصادية باعتبارها وفقا لما قاله رئيسها يوسف الترك "مؤسسات اقتصادية اجتماعية محورها الأفراد لكن يجب أن تتميز بالسيطرة الديمقراطية التي تعطي الأولوية للتنمية البشرية والعدالة الاجتماعية في مكان العمل، خصوصا بعد ملاحظة العديد من المؤشرات السلبية منها: اتساع فجوة عدم المساواة بين الجنسين، زيادة انعدام الأمن الوظيفي، ارتفاع مستويات البطالة لا سيما بين الشباب والنساء".

ويؤكد الترك، أنه رغم مرور نحو قرن على تسجيل أول تعاونية فلسطينية؛ إلا أن القطاع التعاوني ما زال يعاني العديد من الصعوبات، وضعف الفكر والثقافة في المجال التعاوني والابتعاد عن التطبيق الفعلي لمبادئ التعاون.

ويرى الترك، عدم قدرة التعاونيات على الاستدامة بشكل عام، حيث تم حتى نهاية شهر حزيران 2019 حل وإلغاء 657 جمعية أي نحو 60% من أصل 1095 تعاونية "غير إسكانية" سجلت بأرقام تسجيل فلسطينية، موضحا بأن ما يقارب نصف التعاونيات غير الملغاة تعتبر غير نشيطة وتحتاج إلى تصفية أو تصويب أوضاعها.

وينتقد الترك، ضعف المشاركة في عضوية التعاونيات والتي بلغت نسبتها نحو 1,7% من إجمالي 2,92 مليون فرد يقطنون الضفة الغربية في منتصف العام الماضي 2018، أي أن فردا واحدا من بين كل 58 فلسطينيا يسكنون الضفة الغربية مسجلا في تعاونية.

كما انتقد ضعف القدرة التشغيلية للتعاونيات، مبينا أن 411 فردا فقط يعملون بالتعاونيات غير الإسكانية، ويرتفع هذا العدد إلى 543 فردا عند احتساب العاملين في التعاونيات الإسكانية.

وانتقد الترك بشدة ضعف المشاركة النسائية في القطاع التعاوني، حيث بلغت نسبة التعاونيات النسائية 10,3% من بين 350 تعاونية مصوبة لأوضاعها في نهاية العام الماضي 2018، في حين ارتفعت نسبة التعاونيات الذكورية إلى نحو 19,9%، كذلك بلغت نسبة مشاركة النساء في التعاونيات المصوبة لأوضاعها نحو 23,9%.

ويؤكد الترك، ضعف المردود الاقتصادي للتعاونيات "غير الإسكانية" بالرغم من حصول العشرات منها على منح وهبات، حيث إن مساهمة التعاونيات في الناتج المحلي الإجمالي ما زال ضعيفا ويقدر بأقل من 2%، وحسب بيانات ميزانيات التعاونيات المصنفة العاملة فإن أكثر من نصف التعاونيات "غير الإسكانية" الحاصلة على منح أظهرت وجود عجز لديها حسب آخر ميزانية معتمدة لها.

كما وأكد الترك، على ضعف قدرة الاتحادات التعاونية القطاعية والاتحاد العام على رسم وتنفيذ سياسات وخطط قابلة للتطبيق وقادرة على النهوض بالقطاعات

جوال
أفضل سعر مع
أسرع 3G فلسطيني
3G
شو بتستنى اتصل
#999*
20 عاماً

نصري ابو جيش

عز الدين ابو طه

يوسف الترك

رندة عبد ربه

التعاونية المختلفة، مما يضعف القدرة التنظيمية والتنموية لهذه القطاعات.

إقرار تشريعات تعزز بيئة قانونية وسياسات عمل فعالة مراعية للمرأة وتمكينها اقتصاديا

ولكن الأمين العام للاتحاد التعاوني عز الدين أبو طه، يرى أن المخرج من ما انتقده وشخصه رئيس هيئة العمل التعاوني يوسف الترك، يكمن في إقرار تشريعات تعزز بيئة قانونية وسياسات عمل فعالة مراعية للمرأة في القطاع التعاوني، وتعديل قانون التعاونيات واللوائح التنفيذية ذات الصلة بما يعكس قضايا العمل اللائق خاصة المساواة بين الجنسين وبما يشمل تحسين ظروف عمل المرأة.

إضافة إلى إعادة صياغة اللوائح والإجراءات في سوق العمل التعاوني حول تشغيل النساء وتمكينهن اقتصاديا من خلال تعزيز قدراتهن ومراعاة تشغيلهن بنسب تنسجم وحجمهن في سوق العمل.

وشدد أبو طه، على ضرورة تفعيل مساهمة التعاونيات في التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع لخلق فرص عمل لائق، ووجوب اعتراف الحكومة وأجهزتها التنفيذية بأهمية دور التعاونيات كشريك أساسي في عملية التنمية وبالأهمية التي تحتلها التعاونيات في الاقتصاد القومي.

التعاونيات تعاني أعباء إضافية والتزامات مالية

وطالب أبو طه، الحكومة، بتقديم العديد من الامتيازات والإعفاءات والمزايا والمنح والأفضليات التي يجب أن يتمتع بها القطاع التعاوني وخاصة التعاونيات الزراعية والإنتاجية، إضافة إلى ضرورة تعديل قانون التعاونيات وإزالة كل الثغرات التي ظهرت فيه نتيجة للتطبيق.

وقال: "أصبحت التعاونيات تعاني أعباء إضافية والتزامات مالية لا تطبق على شركات القطاع الخاص والمؤسسات الأهلية". مطالبا بتخصيص حصة من المنح والمعونات والقروض الميسرة لتطوير ودعم التعاونيات الزراعية والإنتاجية لتكون أكثر استدامة خاصة في الريف وما تقوم به من دور هام في خلق فرص عمل لائق وفي التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات وتعزيز وتمكين المرأة بشكل لائق ومتكافئ.

تحديات عديدة تواجه اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف

في حين أكدت مدير عام اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف رنده عبد ربه، على عديد التحديات التي تواجه الاتحاد وجمعياته من بينها العمالة غير الرسمية الشائعة بالأخص بين النساء الريفيات.

وقالت: إن "القطاع غير الرسمي للعمل هو الشائع بالأخص بين النساء الريفيات واللواتي في غالبيتهن يعملن في مشاريع تقع ضمن إطار المنزل أو الأسرة، والاستثناء هو العمل المجزي الذي يضمن الأمان الاجتماعي، وهو الأمر الذي ينطبق على أغلب المشاريع التي أقامتها عضوات التوفير والتسليف لزيادة دخل أسرهن وللمحافظة على استقرار الوضع المعيشي لعائلاتهن والعيش بكرامة".

وطالبت عبد ربه، بإيجاد آليات تشجع على تسجيل مشاريع عضوات التوفير والتسليف والتي تعتاش عليها الكثير من العائلات في ظل الوضع الاقتصادي المتفاقم، إضافة إلى تعرض العمال لشتى أنواع الانتهاكات الإسرائيلية، وحرمانهم من الوصول الآمن لأماكن عملهم والتعامل المذل داخل المعابر والحواجز العسكرية وعدم توفر شروط عمل لائقة والتمييز في الأجور وساعات العمل بين العمال الفلسطينيين والإسرائيليين العاملين في نفس المنشأة.

توجيه الدعم وفق أجندات وأشخاص وليس بناء على الحاجة الفعلية للجمعيات

بينما طالب ممثل الاتحاد الزراعي التعاوني جمال النمر، بتعزيز دور الاتحادات ودعمها ومشاركتها في صناعة القرارات، والعمل على بناء قدرات طواقم الجمعيات في كافة المجالات ومساعدتها في تحسين جودة منتجاتها وتشجيع المجتمع المحلي على التعامل معها وتسهيل تسويق منتجاتها.

وينتقد النمر، العمل العشوائي وغياب وجود خطط مصادق عليها من قبل إدارات التعاونيات. مؤكدا أن تدخلات المؤسسات الداعمة توجه الدعم بناء على أجندات وأشخاص وليس بناء على الحاجة الفعلية للجمعيات، في ظل ضعف التنسيق بين الاتحادات القائمة والجمعيات مما يقلل من فرص توسيع قاعدة هذه الاتحادات وتقديم خدمات متميزة للجمعيات ومدى ثقتها بها، إضافة إلى تغليب الحزبية السياسية والعائلية على اختيار ممثلي الجمعيات والاتحادات بغض النظر عن كفاءاتهم الإدارية لمثل هذه المناصب، فضلا عن تفشي ظاهرة التكسب في الجمعيات التعاونية وعدم الاعتماد على الذات.

بينما يرى ممثل منظمة العمل الدولية في فلسطين منير قليبو، أنه منذ إنشاء هيئة العمل التعاوني عام 2018 ووفقا للمادة 4 من القانون التعاوني لعام 2017، التزمت منظمته بالعمل مع الهيئة عن كثب لدعم الهيكل التنظيمي والأداء الشامل والمختص.

وجود ثغرات في القانون أعاقت تشغيل الهيئة وإدارتها بفاعلية وكفاءة

لكنه قال: "أشارت التقييمات القانونية والتقنية التي أجرتها منظمته إلى وجود ثغرات معينة في القانون والتي أعاقت عمليا تشغيل الهيئة وإدارتها منذ إنشائها بفاعلية وكفاءة، ولذلك فإن منظمته تعمل على تطوير القطاع التعاوني من خلال سد مجموعة من الثغرات المؤسسية والقانونية والقدرات التي تعرقل تطور القطاع التعاوني".

ويؤكد قليبو، على مساعدة منظمته التعاونيات لما توفره من فرص عمل وتعزيز البيئة المؤسسية للقطاع التعاوني والذي يتضمن الإطار التشريعي وآليات التنسيق القطاعية والمشتركة بين القطاعات والخدمات المتاحة للتعاونيات بما يشمل أيضا خدمات التمويل وثقافة التعاون في المجتمع التي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على أداء الحركة التعاونية وتطويرها، إضافة إلى تعزيز العمل اللائق في جميع قطاعات الاقتصاد من خلال المشاركة، مشددا على تطوير القطاع التعاوني من خلال سد مجموعة الثغرات المؤسسية والقانونية والقدرات التي تعرقل تطوير قطاع التعاونيات.

بحث أسباب عدم تطور الفكر التعاوني وعدم نجاح الجمعيات التعاونية في خدمة الاقتصاد الوطني

أما وزير العمل/ رئيس مجلس إدارة الهيئة د. نصري أبو جيش، فحث التعاونيين إلى تظافر الجهود لإنهاء كافة المؤامرات وإنجاح المشروع الوطني عبر زيادة فاعلية وتنوع الإنتاج التعاوني، مشددا على أهمية ما تلعبه التعاونيات من دور اقتصادي ريادي في ظل الحصار الإسرائيلي الأمريكي وبعض الدول العربية وما يحيكونه من مؤامرات على مشروعنا الوطني ومحاولاتهم الحثيثة لتصفية قضيتنا الوطنية.

ودعا أبو جيش، التعاونيين إلى تفعيل وتعزيز الفكر التعاوني في فلسطين الذي قال عنه "إنه ليس جديدا لكن للأسف لم يصل إلى الدرجة المثلى المطلوبة، وبالنظر إلى نسبة المشاركة والعضوية في الجمعيات التعاونية الفلسطينية وعلى مراحل المد والجزر التي شهدتها، لكنها بشكل عام لم تنتج شيئا إيجابيا في خدمة الإنتاج والمساهمة فيه".

وطالب الوزير أبو جيش، التعاونيين، بحث ومناقشة الأسباب التي أدت إلى عدم تطور الفكر التعاوني وعدم نجاح الجمعيات التعاونية في خدمة الاقتصاد الوطني، وكيف يمكن النهوض بهذا القطاع لا سيما أنه "لو وجدت لدينا تعاونيات اقتصادية لساعدتنا على تجاوز الأزمة، إذ أن سوء الإدارة كان من أخطر الأسباب التي حالت دون أن تلعب التعاونيات واتحاداتها دورا في الاقتصاد".

وقال أبو جيش "يقوم برنامج الحكومة على صمود المواطن الذي ينبغي أن يعتمد الآن على الفكر والعمل التعاوني، وفي اللحظة التي يتم التعامل مع الجمعيات التعاونية وكأنها مؤسسات أهلية "NGOS" فإنها تكون بداية فشلها، وفي اللحظة التي نفكر بأنها جمعيات تحمي الفكر التعاوني من أجل تطوير الإنتاج والمساهمين فيها فإننا نسجل بداية نجاحها".

وانتقد الوزير أبو جيش، حصر التفكير بالاستفادة من التعاونيات القائمة من خلال تلقيها المنح والهبات من الدول المانحة، لذا فإنه شدد على أهمية نشر الفكر التعاوني في المدارس والمجتمع والجامعات والإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي للمساهمة في تطوير البلد والإنتاج والصمود والانفكاك عن الاحتلال، "فلو كان عندنا تعاونيات قوية لساهمت في المساعدة على الانفكاك من الاحتلال".

رام الله 02-2960753
بيتونيا 02-2961030
نابلس 09-2329191
جنين 04-2431030
بيت لحم 02-2762424
الخليل 02-2213422

الشركة الرائدة لصناعة الألمنيوم والطاقة البديلة في فلسطين

الشركة الوطنية لصناعة الألمنيوم والبروفيلات "نابكو" م.ع.م
نابلس – فلسطين ص.ب 178 / هاتف: 2347222 9 970+ / فاكس: 2347616 9 970+
رام الله-الماصيون / هاتف: 2965542 2 970+ / فاكس: 2965543 2 970+
www.napco.ps info@napco.com.ps

الرقم المجاني 1800200000

NAPCOPLUS

مدى
هلا بيك
في عيلة مدى
تلفزيون لكل العيلة
mada tv
إنترنت حدوده السما
1700666555 • mada.ps

مقال

الصندوق والشجرة

عبد الرحيم الشيخ

مع اندلاع انتفاضة العام 1987، صُدم العالم بتقرير إخباري يصور جنوداً صهاينة ينفذون «سياسة تكسير العظام» بحق شابين فلسطينيين في قرية سالم، شرق نابلس، وهي سياسة أعلنها إسحق رابين، وزير الحرب في حينه، لسحق الانتفاضة. لم يكن بوسع إسرائيل، اتهام الكاميرا بمعاداة السامية، إذ كانت الجريمة صارخةً حتى السماء. مضت ثلاثة عقود ولم تغيِّر إسرائيل صورتها، رغم تغيُّر أسطورتها، في الوعي العالمي. ومن قرية سالم نفسها، بُثَّ تقرير آخر في نهاية العام 2005، تظهر فيه فلسطينية تحتضن شجرة زيتون على نحو أسطوري، وتتحدى جنود الاحتلال بعد أن وفَّروا غطاء لمستوطني مستوطنة «ألون موريه» لإقامة بؤرة استيطانية جديدة على أراضي القرية، بعد أن أحرقوا وقطعوا ما وصلت إليه أيديهم من أشجار الزيتون.

لم يتهم أحدٌ شجرة الزيتون ولا الكاميرا باللاسامية، باستثناء الفيلسوف الصهيوني، إيلي فايزل-»حارس الذاكرة اليهودية». فالفائز لتوِّه بنوبل للسلام في العام 1986، ودون أن يخسر ما يرافق الجائزة من حمَّى، برر سياسة «تكسير عظام الأحياء» في نابلس في العقد الأخير من القرن العشرين، وانتقل في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، لتبرير سياسة «تكسير عظام الأموات» بتجنيده للدعم المالي لإقامة «متحف التسامح» على أنقاض مقبرة مأمن الله في القدس. وقد واصل، حتى اليوم الأخير في حياته، تبرير السياسات الصهيونية العنصرية بـ»نظريته» غير التاريخية حول التاريخ، ومؤدَّاها: أن تاريخ اليهود يزامله لا-تاريخ ما، ينوس بين الخفاء والتجلي، هو تاريخ النضال ضد اللاسامية. وقد وصف الكثيرون هذه «النظرية» بـ»اللاسامية المعكوسة»، إذ تحمِّل ضحايا الناجين اليهود، من الفلسطينيين، مسؤولية الجرائم التي تقترف ضدهم يومياً، بل وتسمهم باللاسامية، التي قد تشمل تصوير اقتلاع أشجار الزيتون أو حرقها أو سرقة محصولها، على يد المستوطنين الصهاينة، وغيرهم من أدوات إسرائيل.

الصندوق والأرض

لكنَّ الذهاب إلى ما وراء فاشية فايزل، يظهر أن السياسات الاستعمارية للاحتلال الصهيوني تتضمن استهدافاً ممنهجاً للأرض الفلسطينية والإنسان الفلسطيني، وعناصر الحكاية الوطنية الفلسطينية، بما فيها شجرة الزيتون التي تخوض معركتها، وحيدةً، ضد دولة المستوطنين ومؤسساتها وبخاصة «الصندوق الدائم لإسرائيل»: سواء السياسات الاحتلالية العامة في مصادرة الأراضي وتوزيعها؛ أو أعمال المستوطنين العدوانية والتخريبية ضد حقول الزيتون وضد الفلسطينيين؛ أو التداعيات الكارثية على الزيتون الناجمة عن جدار الضم والتوسع والفصل العنصري على أراضي الفلسطينيين، وعزلها، وتحويلها إلى «مناطق خطرة» لا يمكن الوصول إليها.

في العام 1901، أسست الحركة الصهيونية «الصندوق الدائم لإسرائيل» (كيرن كييمت ليسرائيل-ككال)، وبعد قيام الدولة في العام 1948 أسست دائرة أراضي إسرائيل (منهال مكركعي يسرائيل- منهال)، لغرض الاستحواذ على أراضي الفلسطينيين وحقوق ملكيتها بغية التوطين الحصري للمستعمرين اليهود فيها. وبعد نكبة العام 1948، أعاد «ككال» تسوية وضعه، ليعمل مع أجهزة الدولة، لإكمال التطهير العرقي لفلسطين عبر أعمال التشجير والتحريج وإنشاء المتنزهات على أنقاض القرى الفلسطينية المطهرة عرقياً. ولم تقتصر أنشطة «ككال» على أراضي فلسطين المحتلة في العام 1948، بل تجاوزتها نحو قرى احتلت في العام 1967، كعمواس، ويالو، وبيت نوبا التي أقيم على أنقاضها منتزه «كندا بارك.» كما يتورط «ككال» في الاستحواذ على الأراضي والبيوت في الضفة الغربية والقدس، عن طريق شركة «هيمنوتا» التابعة له، وباستدخال شجرتي السرو والصنوبر، ومنحهما الأولية على شجرة الزيتون، وتوسَّل ذلك لتعزيز «سياسة التحريج» لغرض وضع اليد على الأراضي الفلسطينية، وحرمان أصحابها الأصلانيين منها.

وقد أدى التحالف بين مؤسستي «ككال» و»منهال» الصهيونيتين، إلى تحويل أكثر من 13 % من أراضي فلسطين الكاملة التي تسيطر عليها إسرائيل، إلى ملكية حصرية في قبضة «ككال» لا يجوز لغير اليهودي الاستفادة منها. وعلى الرغم من الالتماسات التي تقدَّم بها، ولا يزال، «عدالة-المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل»، لإبطال السياسات العنصرية لهاتين المؤسستين، وعلى الرغم من ردود المحكمة العليا التي «تعترف جزئيا» بالنهج العنصري لهما... إلا إن تفاصيل المداولات القضائية «تلزم» الدولة بـ»تعويض» «ككال» عن الأراضي التي «بيعت» للعرب على نحو «يمكنه من الحفاظ على أهدافه»، أي توزيع الأراضي على اليهود وحسب. لم تُزل المحكمة العليا التمييز، بل شرعنته عبر السماح بتحول الأراضي من الدولة لـ»ككال» استمراراً للسياسة التي اتبعت في الأعوام 1949-1953، إذ لم يحظ «ككال» بحصص من «أراضي الدولة» (التي سيطرت عليها الدائرة بالاحتلال، والتشريد، وقوانين الحاضر والغائب، وعمليات تسوية الأراضي، والقوانين العسكرية) وحسب، بل ومنح مكانة خاصة في القانون الصهيوني (الذي اكتسبت فاشيته زخماً إضافياً بعد «قانون القومية»)، حيث أصبح جسماً حاسماً في كل ما يتعلق بسياسة توزيع الأراضي، إذ لديه صلاحية تعيين قرابة نصف أعضاء مجلس دائرة أراضي إسرائيل (6 من 13) المقرر لسياسة توزيع الأراضي في الدولة.

يبرر «ككال» موقفه العنصري لصالح اليهود بعدة حجج، أبرزها: شراء الأراضي بأموال تبرع بها اليهود من أرجاء العالم لتوزيعها على اليهود حصرياً؛ رفض أي التماس يتطرق إلى قضايا أيديولوجية تتعلق بطبيعة وتعريف دولة "إسرائيل" كدولة يهودية، وتتعلق بالعلاقة ما بين اليهود في إسرائيل واليهود في الشتات (على اعتبار أن هذا المبرر الصهيوني غير أيديولوجي!)؛ اعتبار المساواة لا تعني حق أحد السكن تحديداً في أرض آخر؛ إيجاب وثيقة التفاهم التي وقعت بين "ككال" وبين دولة إسرائيل في العام 1961 احترامَ أهداف "ككال"، أي توطين اليهود (حصرياً) في إسرائيل. وبهذه المبررات، لم تتم شرعنة السياسة العنصرية لـ"ككال" وحسب، بل وجعلت نظاماً محيلاً إلى ذاته من ناحية قانونية.

الإنسان والصندوق

لقد قاد النضال الفلسطيني ضد نهج التمييز العنصري الواضح، والمشرعن من قبل الدولة لكل من «ككال» و»منهال»، إلى تجاوب عالمي في رفض سياسات التمييز ضد الإنسان الفلسطيني، أدَّى إلى رفض الأمم المتحدة لانضمام الصندوق القومي اليهودي الأمريكي (بوصفه رديفاً لـ»ككال») إليها بصفة استشارية، وإطلاق مجموعة من المؤسسات الحقوقية العالمية والقوى المناصرة للشعب الفلسطيني حملة لحظر أنشطة «ككال» في العالم واتخاذه سبباً إضافياً لمقاطعة إسرائيل.

ففي العام 2007، رفضت لجنة الأمم المتحدة للمؤسسات غير الحكومية طلب الصندوق اليهودي القومي في الولايات المتحدة للحصول على مكانة استشارية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة (ECOSOC). وبينما عمل الصندوق اليهودي القومي الأمريكي جاهدًا من أجل الحصول على المكانة الاستشارية مستخدماً ثقل مجموعات الضغط الصهيونية، عبَّر ممثلو الدول والبعثة الفلسطينية للأمم المتحدة عن قلقهم من العلاقة بين الصندوق اليهودي القومي وصندوق أراضي إسرائيل (ككال) الذي يقوم بتطوير المستوطنات في الأراضي المحتلة، وعدم القدرة على التمييز بينهما إذ يبدوان كجسم واحد. وقد كان من أبرز الأسباب لرفض طلب الصندوق اليهودي القومي أن أعماله تتناقض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة الذي يشدد على احترام حقوق الإنسان ومبدأ المساواة. وقد قام عدالة، والائتلاف الدولي "هابيتات" ومركز بديل-المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، بإعداد أوراق خلفية عن طبيعة عمل الصندوق أسهمت بفاعلية في رفض طلبه، وحشد دعم الأمم المتحدة للضغط على إسرائيل لوقف سياساتها التمييزية بكل ما يخص حصرية تملُّك الأراضي من قبل اليهود، وحثها على إزالة جميع أشكال التمييز العنصري والتزام مبادئ عدم التمييز في عملها.

ومن ناحية أخرى، تعمل اللجنة الوطنية لحملة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها، وبالتعاون مع شركائها في العالم، على «إزالة القناع الأخضر عن وجه نظام الأبارتهايد الصهيوني» متمثلاً في البربوغاندا التي تمارسها كل من مؤسستي «ككال» و»منهال». ونظراً للطبيعة العنصرية لأهدافهما وعملهما تدعو هذه المؤسسات المناهضة إلى «فضح وتوثيق الدور الذي يلعبه الصندوق القومي اليهودي في التطهير العرقي المستمر لفلسطين؛ الاحتجاج على، وعرقلة عمل أنشطة الصندوق في جمع التبرعات في جميع أنحاء العالم؛ العمل على إلغاء مكانة الصندوق القومي اليهودي وفروعه باعتباره منظمة خيرية معفاة من الضرائب في كل من أوروبا، الأمريكيتين، أوقيانوسيا، آسيا، وأفريقيا؛ إدانة أنشطة الصندوق القومي اليهودي من خلال محاكم شعبية ولجان تقصي الحقائق؛ دعم المنظمات الفلسطينية والإسرائيلية التي تقاوم التهجير القسري للفلسطينيين في النقب والجليل؛ وحث المنظمات التي تتعاون مع الصندوق القومي اليهودي، وخصوصاً تلك المهتمة بالبيئة وتناهض العنصرية؛ لكي تقوم بقطع علاقاتها مع هذا الصندوق.»

الصندوق والشجرة

وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي التنويه إلى أن العنصرية الصهيونية لا تقتصر على ما تشرعه المؤسسة القضائية من تمييز ممنهج ضد الفلسطينيين، بل يمتد ليشمل تمييزاً لصالح ممتلكات اليهود حصرياً. فشجرة الزيتون (اليهودية)، أي التي تملكها الدولة أو يملكها يهودي،

HEINZ
منذ 1869
أوميغا ٣
تونة
قطع في زيت نباتي
UNIPAL يونيبال

محظور استغلال محصولها، أو حرقها، أو قطعها، أو نقلها حسب «قانون الغابات العام» الإسرائيلي المستند إلى قانون العام 1926. فالمادة (14) من البند (هـ) من هذا القانون، المختصة بـ»المحافظة على الأشجار» تفيد أن أشجار الزيتون محمية من قبل الدولة، وأن وزير الزراعة (الصهيوني) يمكنه أن يعلن مناطق محمية وأشجاراً محمية يخالَف كل من يعتدي عليها، ذلك إن كانت في أراض معرَّفة الملكية لليهود. وتنص المادة (15) حرفياً على أنه «لا يقوم أي إنسان بقطع شجرة زيتون أو شجرة خروب، أو أي شجرة أخرى محمية حسب الأمر الذي أعطي حسب البند (14) من هذا القانون. وكذلك الأمر مع شجرة معمّرة (كما هي معرَّفة في بند -83ج من قانون التخطيط والبناء للعام 1975) في مكان تنمو فيه (هذه الأشجار). ولا يقوم بنقل هذه الأشجار إلا إذا حصل على رخصة لعمل ذلك بنموذج متفق عليه من موظف الغابات.»

أما مخالفة هذا القانون، فقد خصص لها المادة (17) من بند «المخالفات» (ز)، وينص على أن «كل من يقوم بقطع شجرة زيتون أو شجرة خروب أو أي شجرة أخرى محمية أو الذي يقوم بنقل أي شجرة من هذه الأنواع ليس بحسب الرخصة المعطاة من قبل (حارس الغابات) يتهم بمخالفة (جناية)، ويكون معرضاً للسجن لمدة ستة أشهر أو غرامة مالية حسب البند 61/أ/2 لقانون الجزاء، أو للعقوبتين في آن معاً.» وبطبيعة الحال، فإن هذه الصرامة في القانون ووضوح مواده لا ينطبق على أشجار الزيتون الفلسطينية، التي تستباح بشكل منهجي من قبل جيش الاحتلال، والمستوطنين، وأجهزة الدولة بدواع مختلفة في فلسطين المحتلة.

لقد هيأ السياق القانوني العنصري في دولة المستوطنين الأجواء التمييزية ضد الأرض والبشر والشجر، ودعمت بناء جدار الفصل العنصري منذ العام 2002، الذي صادر أراضي الفلسطينيين، وفتت ملكيتها، وضرب قطاع الزيتون ضربة قاصمة. وبالإضافة إلى الحماية العسكرية التي يوفرها جيش الاحتلال للمستوطنين في تنفيذ أعمالهم العدوانية خارج الجدار، يستند المستوطنون إلى فتاوى المؤسسة الدينية التي تتيح لهم تنفيذ تلك الأعمال وتحرِّضهم عليها بعد أن بلغ صلف أحدهم (عوفاديا يوسيف) حدَّ القول: «لولانا (اليهود) لما نزل المطر، ولولانا لما نبت الزرع، ولا يعقل أن يأتينا المطر، ويأخذ الأشرار (الفلسطينيون) ثمار الزيتون ويصنعون منه الزيت.» هذا، بالإضافة إلى استلهام إحالات توراتية تستخدم في إنتاج فتاوى سرقة زيتون الفلاحين الفلسطينيين، وهي إحالات سياسية تعطي اليهود، دون غيرهم، «حق التملك» لما ليس لهم من أشجار القبائل الفلسطينية الرعوية وأرضها، وذلك نحو مقولة: «وعندما جاء بنو إسرائيل إلى أرض كنعان امتلكوا أشجار زيتون لم يغرسوها»، «وأعطيتُكم أرضًا لم تتعبوا فيها، ومدنًا لم تبنوها لتسكنوها، وكرومًا وزيتونًا لم تغرسوها لتأكلوها.»

وفضلاً عن الفتاوى الدينية، يقوم المستوطنون بتعزيز الاعتقاد الاستيهامي أن شجرة الزيتون هي "شجرة يهودية" وليست إسرائيلية وحسب، وذلك من خلال ترويج ثقافة جواز احتلال أرض الفلسطينيين، وتورُّث أشجار الزيتون خاصتهم، و"الحق" في جني ثمارها، وإن تعذَّر ذلك كله تخريبها حرقاً أو قلعاً. ومن ناحية أخرى، يقوم المستوطنون بسرقة أشجار الزيتون المعمرة التي تقتلعها جرَّافات جيش الاحتلال الإسرائيلي لبناء المستوطنات أو تحت ذرائع "أمنية". ولعل من أقدم الأمثلة على ذلك ما حدث في قرية المدية، غرب رام الله، في العام 1986، إذ تم اقتلاع أكثر من 3000 شجرة زيتون وسرقتها، وزراعتها في مستوطنات صهيونية في منطقة بئر السبع المحتلة.

الشجرة والبندقية

في العام 1974 ألقى الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات «خطاب البندقية وغصن الزيتون»، مؤكداً «أن أساس الصراع ليس خلافاً دينياً أو قومياً بين دينين أو قوميتين وليس نزاعاً على حدود بين دول متجاورة، إنه قضية شعب اغتصب وطنه وشرد من أرضه لتعيش أغلبيته في المنافي والخيام،» وأن قضية الفلسطينيين ليست قضية لاجئين، بل هي قضية شعب يبتغي التحرر الوطني بعد أن نكب بقوة استعمارية احتلت أرضه، وهو يزاوج لتحريرها بين الكفاح المسلح والسياسة. وعليه، فإن حلها لا يتم إلا بالنضال وتطبيق الشرعية الدولية، على علاّتها، مع أن الفلسطينيين يرفضون تقسيم بلادهم، لأنها بلادُهم، حالهم حال «أم الطفل الحقيقية التي رفضت أن يقسم سليمان طفلها حين نازعتها عليه امرأة أخرى» في الحكاية الدينية الشهيرة.

في هذا الخطاب، ورد ذكر الزيتون مرتين: الأولى، حين أشار الرئيس عرفات إلى أن من بين الحاضرين، قاصداً ممثل إسرائيل في الأمم المتحدة، «من يحتل بيوتنا ويرتع في حقولنا ويقطف ثمار أشجارنا ويدعي أننا أشباح لا وجود لها ولا تراث ولا مستقبل،» والأخرى، في ختام خطابه: «لقد جئتكم بغصن الزيتون مع بندقية ثائر.. فلا تسقطوا الغصن الأخضر من يدي. الحرب تندلع من فلسطين والسلام يبدأ من فلسطين.» في ذكرى الشهيد الراحل، والخطاب، تبدو شجرة الزيتون الفلسطينية وحيدة في مواجهة الدولة وصندوق الدولة... ومثلها البندقيَّة المغيَّبة.

Comfort
المركّز بيعطي
إنتعاش أكثر
١.٥ لتر المركّز = ٤ لتر
Unbeatable
long lasting freshness
New
Comfort
Concentrate
37
Iris &
jasmine
+970 (2) 296 3621
+970 (2) 296 3623
www.nedm.ps
شركة الشرق الأدنى للتوزيع والتسويق - Near East Distribution & Marketing
مجموعة عنبتاوي
شركة الشرق الأدنى للتوزيع والتسويق

فن استخدام المعوقات لخدمة الأجندات

بقلم: نبيل عمرو

اختصر بعض العلماء أو الهواة تعريف السياسة بأنها فن الممكن، وفي هذا المجال نشأت مناهج ومدارس لتفسير هذه الجملة وكيفية أدائها.

إلا أن الطبقة السياسية الفلسطينية نحتت مصطلحا يبدو لي أنه متفرد ولا يستخدمه أحد في الكون إلا هي، يقول إن السياسة هي فن استخدام المعوقات لخدمة الأجندات، وخصوصا في الشأن الداخلي.

ولقد تجلى اعتناق هذا المصطلح خلال عرض قضية يفترض أنها بديهية على النقاش العام وهي قضية الانتخابات، فما إن تطرح على أي مستوى حتى ينشأ جيش طويل عريض يعلن التزمه بالانتخابات ولكن كتائبه وكتابه يتبارون في إظهار المعوقات والتحذير من إجراء أي انتخابات دون إزالتها جميعا، وحين يقال لهم وبأبسط القرائن لقد تمكنت هذه المعوقات من إهدار أعوام طويلة فلم تفلح في إزالة ولو واحدة منها عن الطريق، وكانت النتيجة الملموسة هي تأبيد الجمود وتحويل الانقسام إلى انفصال وإلغاء المساءلة والمحاسبة على مستوى المؤسسات وحكم البلاد والعباد، إما بمراسيم أو بترك الأمور على عوائنها، ما يجعل الفوضى وانعدام المرجعيات المؤسساتية هو السائد بين الناس وعلى أرض الوطن.

حين تعرض عليهم النتائج الفادحة لاستبعاد الانتخابات العامة رئاسية وتشريعية عن حياتنا؛ يوافقون نظريا، إلا أنهم يصرون على المعوقات وكأننا لم نعمل لاثني عشرة سنة لإزالة ولو واحدة منها ولم نفلح، وها نحن نعود إلى اللف والدوران لاجترار ما فشلنا به دون أن نفكر جديا بجعل صندوق الاقتراع هو المخرج.

هناك تحايل أراه من جانب كثيرين على فكرة الانتخابات واستحقاق تنفيذها، ما يجعلها وإن كانت شعارا عليه إجماع إلا أنها عصية على التنفيذ بقوة مصالح خصومها المتكرسين في واجهة الحياة السياسية بحكم الأمر الواقع واللا انتخابات.

منذ سنوات يرفع شعار الانتخابات كمخرج وكنت واحدا ممن كرسوا جهدهم في هذا الاتجاه، تحدثت مع الرئيس في هذا الأمر حين كان يتاح لي فرصة لذلك، وحاورت القوى السياسية الفلسطينية جميعا، ولأنني أكتب في منابر متعددة فقد طرحت الأمر حيث ما أمكن لقلمي أن يكتب وللساني أن ينطق.

كان البعض يقول لي إنك تنفخ في قربة مقطوعة، وبعض آخر استخدم المصطلح اليائس الذي يستخدم عادة للقول لشخص يحاول إنك تنشد مستحيلا، القول المتداول "فالج لا تعالج".

الشعب الفلسطيني قد يصاب بأمراض عارضة وأخرى صعبة، إلا أنه وهذا ما أثبتته الوقائع لم يصب بالفالج ولن يصاب به، وإذا كانت الطبقة السياسية الجامدة المتجمدة لا تعرف كيف تتصرف وكيف تحظى باحترام الشعب وكيف تؤدي بنجاح مهامها التي يفترض أنها وجدت من أجلها؛ فالعلة فيها وليست في الشعب الذي بنى بلدا رغم معوقات الاحتلال ، وبنى أجيالا يشهد العالم بكفاءتها وحتى تفوقها، هذا الشعب جدير بأن يقرر سياسته وخياراته وأن لا يعزل عن قضيته ومصالحه، فمن يغادر صندوق الاقتراع مجتمعه، ويوضع على الرف فلن يرى أي تقدم لا على صعيد حياته الداخلية ولا قضيته الوطنية.

بكل أسف فإن مصطلح استخدام المعوقات لمنع الانتخابات أو لدعم الأجندات هو السائد عند طبقتنا السياسية، وبكل أسف أيضا فإن النتيجة الوحيدة الملموسة والتي لا جدال حولها الناجمة عن هذا السلوك هي إرغام المواطن على تطليق السياسة والانصراف إلى شؤونه الذاتية قدر الإمكان. هذا أقصى ما يريده الخصوم، ليس لتأبيد الاحتلال فقط وإنما لمنع نمو الشعب الفلسطيني في أي اتجاه.

العرب في أسوأ حال

بقلم: سامي سرحان

العرب هم اليوم في أسوأ أحوالهم، ولا تبشر الأيام أو السنوات القادمة بيقظة عربية توقف التدهور المتسارع للحالة العربية.

ولعل من أبرز العوامل التي تقف أمام يقظة عربية؛ توقف التردي العربي ثم الخروج من هذا الموقع الرديء المتمثل بافتقار العرب في أقطارهم لحكام وطنيين أقوياء يؤمنون بسيادة دولهم واستقلال قراراتهم بما يحفظ مصالح شعوبهم، فقد رهب هؤلاء الحكام الذين يفتقرون لأي أيديولوجية أو نظرة مستقبلية قرارهم لقوى دولية وتتقاطع مصالحها وليس بالضرورة تتقاطع أو تخدم المصالح العربية.

والعالم اليوم يمر بمرحلة انتقالية من الأحادية القطبية إلى التعددية القطبية ونهاية الهيمنة الغربية وبالتحديد الهيمنة الأمريكية، ويصر حكام العرب على ربط عربتهم بالقاطرة الأمريكية التي تسارع في الابتعاد عن الشرق الأوسط ومشاكله ولا تبدي أي اهتمام أو احترام لقضايا العرب وحكامهم.

وليس من سبب لهذا الإصرار من حكام العرب غير قصر النظر وجهل المتغيرات الدولية المتسارعة؛ فقد تفردت الولايات المتحدة لمدة ثلاثين سنة كقوة عظمى وحيدة في العالم بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وانهيار الثنائية القطبية معه، واليوم نعيش النهاية المتدرجة للهيمنة الغربية وبالتحديد الهيمنة الأمريكية وصعود قوى عظمى متعددة، فالصين وروسيا وربما الهند لاحقا ووفقا لمفكرين استراتيجيين في أكثر من مكان أن العالم يمر اليوم في مرحلة انتقالية من الأحادية القطبية إلى التعددية القطبية وأن الصين تتحدث عن هذه القطبية المتعددة بهدوء وحرص على العلاقة مع الغرب لتجنب مواجهة مدمرة للنظام الدولي بأسره، وتحرص الصين أيضا على اندماج القطبين الصيني والروسي وبقائمها متحدين، ما يعني ثبات العالم متعدد الأقطاب. وفي الوقت الذي تدرك دول الجوار العربي كتركيا وإيران وحتى إسرائيل أهمية التحولات على الصعيد الدولي؛ نرى العرب يغطون في سبات عميق مستسلمين لواقعهم الرديء ومتكئين على ذراع دونالد ترامب الذي يبتز أموالهم ويهرب من المنطقة تاركا حلفاءه وتابعيه لمصيرهم.

لقد ارتضى العرب الهوان فضاعت فلسطين ولواء الأسكندرون وشمال سوريا وجنوب السودان ومياه النيل ودمرت اليمن والعراق وسوريا وليبيا وتسقط الصواريخ والطائرات المسيرة على المنشآت السعودية. فهل من يقظة من هذا الهوان؟.

يجب أولا أن نتوقف كعرب عن الثرثرة والإنشاء اللغوي الفارغ من المضمون وتولي الحطام شعوبهم كل اهتمامهم باعتبار أن الحاكم خادم لشعبه الذي اختاره في انتخابات حرة ونزيهة لقيادته وليس لاستعباده وإذلاله والتفريط بحقوقه ومقدراته.

ويجب ثانيا الحرص على الحد الأدنى من التضامن العربي، وحتى لا يتحول هذا المطلب إلى ثرثرة يجب وقف الحرب في اليمن وليبيا وسوريا والتنافر الجزائري المغربي والسوري السعودي والإماراتي والسعودي الإماراتي القطري.

ويجب ثالثا التهدئة والاحترام المتبادل مع دول الجوار إيران وتركيا وإثيوبيا؛ لأن من شأن ذلك أن يوقف تدخلات هذه الدول في الشؤون العربية واستغلال الطائفية والمذهبية والعرقية وبإيقاظها في مواجهة الدولة القطرية.

ونحن كفلسطينين ندرك مدى انعكاس الواقع العربي على قضيتنا سلبا وإيجابا، فعندما كان الوضع العربي سليما ومعافى كانت القضية الفلسطينية بخير وكانت قضية العرب الأولى. وعندما ساء الوضع العربي وفرط الحكام بحقوق شعوبهم ساء وضع القضية الفلسطينية وفرطوا بحقوق الشعب الفلسطيني ولا أدل على ذلك موقف مصر من القضية الفلسطينية، فعندما كانت مصر قلعة من قلاع النضال وصاحبه دور خليجي بالنسبة للأمة العربية أو للقضية الفلسطينية كانت في خندق العداء لإسرائيل، وعندما أصبح السادات في خندق إسرائيل ضد العرب أصبحت إسرائيل كيانا حضاريا يجب مصالحته وأصبحت فلسطين كلها لإسرائيل ولم تعد قضية فلسطين غير قضية حكم ذاتي على حد قول الرئيس الراحل حافظ الأسد.

لقد أخرج السادات مصر أكبر دولة عربية وأقوى دولة عربية من الصراع العربي- الإسرائيلي، فأطلق يد إسرائيل لتعبث بالمنطقة العربية والحقوق العربية الفلسطينية.

وإن لم تعد مصر إلى دورها ويعيدها العرب إلى هذا الدور بدعمها ماديا ومعنويا واقتصاديا؛ فلا أظن العرب يلتحقون بالركب العالمي ويأخذون موقعا لهم في عالم الغد الجديد.

الحدث الفلسطيني

صحيفة أسبوعية متخصصة

تصدر عن شركة الحدث للإعلام والطباعة والنشر

رئيس مجلس الادارة
سامي سرحان

رئيس التحرير
رولا سرحان

المدير العام
طارق عمرو

رام الله – الماصيون – عمارة سحويل – الطابق الأول
صندوق بريد 3738، البيرة، فلسطين
هاتف: 9717 297 2 970+
فاكس: 9719 297 2 970+
alhadath@alhadath.ps
www.alhadath.ps
facebook.com/alhadathnews
https://twitter.com/Alhadathpal

الإخراج الفني

idesign...
www.idesign.ps

الطباعة: مطابع الأيام – رام الله

الفرحة!

إنه تكون واحد

من الرابحين بجوائزنا الشهرية

250,000 شيقل

لرابح واحد

25,000 شيقل موزعة على 5 رابحين

إنه تكون واحد

من الرابحين بجوائز نهاية العام

1,000,000 شيقل

لرابح واحد

50,000 شيقل موزعة على 5 رابحين

بنك الإسكان
Housing Bank
بنكي للحياة

1800300700
www.hbtf.com

- تبدأ الحملة بتاريخ 2019/03/01 وتنتهي بتاريخ 2019/12/31
- حسابات التوفير الخاضعة للحملة غير مستثناه من آلية توزيع الفوائد
- الجوائز خاضعة لقوانين ضريبة الدخل
- هذا البرنامج خاضع لشروط وأحكام البنك
- جوائز البرنامج مخصصة لفروع بنك الاسكان في فلسطين فقط
- فتح حساب توفير بحد ادنى 200 دينار أو ما يعادلها بعملات (الشيقل ، الدولار)
- تستثني الجائزة الشهرية في السحب على الجائزة الكبرى في نهاية العام

البنك الإسلامي العربي
ARAB ISLAMIC BANK
حسابات التوفير
عشرة ومية
وربع مليون هدية!
شيكل
مبروك للفائزة الأولى بالجائزة الشهرية
من مدينة طولكرم
السيدة سهام جلال عودة الله
100,000 شيكل شهرياً
افتحوا حساب توفير أو غذوا حسابكم بقيمة 100دولار أو أكثر لتدخلوا السحب
وفروا واربحوا
10,000 شيكل يومياً
100,000 شيكل شهرياً
250,000 شيكل نهاية الحملة
WWW.AIB.PS